

الفضل الخامس

الفروق الريفية الحضرية

أولا : تصنيف المجتمعات : الثنائيات

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف ، كما بذلوا جهودا علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق . وأدرك الفلاسفة في العصور القديمة أيضا أن المدينة تختلف اختلافا كبيرا — في أوجه النشاط الاقتصادي الأساسية — عن الريف المحيط بها . ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التي بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة ، حيث لا نستطيع أن نعين بداية حقيقية لها إلا في عصر الفكر العربي **ابن خلدون** في القرن الرابع عشر . فتد كتب **ابن خلدون** فصولا منظمة في التمييز بين البدو والحضر وذلك في الباب الثاني من المقدمة والمعنون « في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل » وما يعرض في ذلك من الأحوال » ، وفيه فصول وتمهيدات . ولقد أرجع **ابن خلدون** الفروق بين البدو والحضر إلى الفروق في مصادر الإنتاج والمهنة أساسا ، فكتب في انفصل الأول من الباب الثاني « اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهن من المعاش ، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي ، فمنهم من يستعمل الفلح من الفراسة والزراعة ، ومنهم من ينتقل القيام على الحيوان من الغنم والبقرة والمعز والنحل والدود لتتاجها واستخراج فضلاتها ، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولا بد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والقدن والمسارح للحيوان وغير ذلك ، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت ولكن

والدفء انما هو بالمقدار الذى يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك ، ثم اذا اتسعت احوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم مافوق الحاجة من الغنى والرفه ، دعاهم ذلك الى السكون والدعة ، وتعاونوا فى الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الاقوات والملابس والتأتق فيها ، وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للنحضر « . (١)

ويوضح من ذلك أن بن خلدون يصنف اشكال الاستيطان البشرى الى نموذجين على اساس وجوه المعاش والكسب ، ويؤكد دائما أن اهل البدو (وهم يضمون الزراعة أيضا) « هم المنتحلون للمعاش الطبيعى من الفلح والقيام على الأنعام » . فضلا عن ذلك ، فقد أثبت « أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه ، وإن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها » . (٢)

وبعد مرور عدة قرون على آراء بن خلدون ، جاء جيوفانى بوترو Botero ليدرس هذه الفروق من منظور مختلف فى مؤلفه الانطباعى « عظمة المدن » . كما نجد عند هيربرت سبنسر Spencer ما يتصل بهذه القضية أيضا ، ففى آرائه حول المجتمع ومراحل التطور الاجتماعى ، ذهب الى أن المجتمع يتطور من حالة التجانس الى حالة اللاتجانس . وأن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل فى الحركة من المجتمعات البسيطة الى المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة . فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط ، ومركب المركب عن المركب ، ومركب المركب عن مركب المركب . ويتكون المجتمع البسيط من الأسر ، أما المركب فيتكون من أسر تتحد فى عشائر clans يذوكون مركب المركب من عشائر تتحد فى قبائل tribes ، بينما يتكون مركب المركب (كمجتمعاتنا) من قبائل تتحد فى أمم أو دول . وكلما تعاضم الحجم تعاضم البناء وتطور ، وتطورت كذلك الفروق فى القوة والمهن ، ويصاحب ذلك تباين وتفاضل

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، الباب اثنانى ، الفصل الاول ، ص ١٢٠ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

في الوظائف ومن جهة أخرى ، فان سينسر قد ذهب الى أن المجتمع يتحول من المجتمع العسكري الى المجتمع الصناعي . ويتميز كل من النموذجين عن الآخر ، فالتعاون الاجباري يشيع في المجتمع العسكري بينما يسود التعاون الاختياري في المجتمع الصناعي .

وقد أوضح سينسر في مواضع متفرقة من أعماله أنه ليست هناك ضرورة ملحة لتحول المجتمعات خلال مراحل التطور المحددة ، كما أن كل مجتمع لا يشبه الآخر تماما ، فقد أكد أن هناك فروقا بين المجتمعات ترجع الى الاضطرابات التي تتدخل في حظ التطور المستقيم . وقد أورد في مؤلفه « مبادئ علم الاجتماع » خمسة اضطرابات ممكنة هي :

- ١ - بعض الخصائص الأصلية المختلفة للأجناس .
- ٢ - وقع مرحلة التطور المتقدمة حاليا .
- ٣ - نوعيات العادات أو الطباع وخصائصها الفريدة .
- ٤ - الوضع الذي يشغله مجتمع ما في نطاق أكبر من المجتمعات (ما اذا كان المجتمع واقعا بين مجتمعات صديقه أو عدوة) .
- ٥ - أثر اختلاط الأجناس . (٣)

وقد لاحظ دوركايم Durkheim حينما قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطورا ، أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي Mechanical أما الثانية فيسود فيها تضامن *organic* ويعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع ، بينما يستمد التضامن العضوي أسسه من التباين . وإذا كان هذا التشبيه يشبه تصور سينسر للتطور باعتباره تغيرا من المتجانس الى اللامتجانس ، الا أن الفارق بينهما يتمثل في أن التطور لم يكن الظاهرة المحورية عند دوركايم . كما أن التعارض بين المجتمعين العضوي والآلي يعتبر بمثابة خلفية تبطن دراسته للظواهر الجمعية .

(٣) عن نيغولا نيماشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود موده بوزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط (٥) ، ١٩٧٨ ، ص ٧٢ - ٧٥ .

وحين يسود في المجتمع تضامن آلى ، يتميز الضمير الجمعى بقوة ملحوظة . ويشير الضمير الجمعى الى المجموع الكلى للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع ، والتي تشكل نسقا له طابع متميز . ويكتسب هذا الضمير العام واقعا ملموسا ، فهو يدوم خلال الزمن ، ويدعم الروابط بين الأجيال . ويؤكد دوركايم أن الضمير الجمعى يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم ، إلا أنه يكتسب مزيدا من القوة والتأثير والاستقلال حينما يتحقق نوع من التماثل الواضح بين أفراد المجتمع ، ذلك أن الضمير الجمعى يعد نتاجا للتماثل الإنسانى . ولعل هذا هو الموقف السائد في المجتمعات التقليدية التى تتميز بالتضامن الآلى ، حيث يسيطر هذا الضمير العام على عقول الأفراد وأخلاقياتهم .

ويصاحب نمو تقسيم العمل فى المجتمع ظهور التضامن العضوى . فتقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين الأفراد يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل فى المجتمع . وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانىة والأخلاقيات ، كما أنه يتبدى فى ظاهرة التضامن العضوى ذاتها . وكلما ازداد هذا التضامن رسوخا ، قلت أهمية الضمير الجمعى . ويزداد التضامن العضوى رسوخا بازدياد تقدم المجتمعات ، وتدعيمها للتقدم الأخلاقى الذى يؤكد القيم العليا والحرية والإخاء والعدالة . وبالإضافة الى ذلك يصبح للتعاقد قيمة عالية (٤) .

ولقد زخرت الكتابات السوسىولوجية بالخططات والمشروعات التى تستهدف تصنيف العلاقات الإجتماعية . وهى تتباين فيما بينها تباينا كبيرا من حيث درجة التعقيد ، والدقة ، والشمول . وربما كانت أفضلها جميعا محاولة شارلز كولى Cooley التمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوىة (٥) . والعلاقة الأولية فى رأى كولى هى تلك التى يسيطر عليها الارتباط والتعاون المباشر العميق . ويصبح الأفراد بفضلها أكثر انصهارا فى كيان مشترك .

(٤) المرجع السابق ع ص ١٢٢

Charles H. Cooley, Human Nature and the Social Order, N.Y., Scribner, 1902

ومن الواضح أن هناك تمييزا يجب أن ننتبه إليه عند وصف أى علاقة اجتماعية ، هو التمييز بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية لذلك العلاقة . وتتضمن العناصر الكمية في المقام الأول : عدد الأشخاص المشتركين في نسق الفعل ، وتركزهم أو انتشارهم في منطقة جغرافية معينة ، ودرجة كثافة تفاعلهم مع بعضهم بعضا ، والاستمرار النسبى للارتباط بينهم .

أما الجوانب الكيفية للتفاعل فالإتفاق حولها أكثر صعوبة من هذا . وقد حدد كنجزلى دافيز Kingsley Davis خمس سمات يمكن الاعتماد عليها — إذا أضيف إليها بعض المعلومات عن الجوانب الكمية (التى يسميها « الظروف المادية) » — كأساس لتمييز العلاقات الأولية عن العلاقات الثانوية . ويقدم دافيز أمثلة لتلك العلاقات على المستوى الثنائى ، وعلى مستوى الجماعة الكبيرة ، وذلك على نحو ما يبدو في الجدول التالى : *

* المصدر :

Kingsley Davis, Human Society, N.Y., MacMillan, 1957, p. 306.

نقلا عن اليكس انكلز ، مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم الدكتور محمد البوهري وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط (٤) ، ١٩٨٠ ، ص ١٤٦ .

العلاقات الخارجية

نماذج للجماعات	نماذج للعلاقات	السمات الاجتماعية	الطروف المادية
الامة	البايع — والممل	تباين الغايات	الانتساع المكاني
الأكبريكية	الذبيح — والمستهيع	التقويم الخارجى للعلاقة	المدد الكبير
الاتحاد المهنى	المطل — والتفريج	التقويم الخارجى للأشخاص الاخرين	الاستمرار القصير
الشركة	الضبط — وجنوده المؤلف — والطارىء	المعرفة الخاصة والمحدودة بالآخرين الشعور بالتقيد الخارجىة	
		تأثير وسائل الضبط الرسمية	

ولقد شغلت الفروق الريفية — الحضرية اذهان كثير من علماء الاجتماع المشهورين حيث نجد مين Maine يطور ثنائية نظرية تقابل بين مجتمع يقوم على أساس المكانة Status وآخر يبنى على التعاقد Contract. كما يعرض دوركايم ثنائية تقابل بين مجتمع يشيع فيه التضامن الآلى mechanical وآخر يسود فيه التضامن العضوى organic solidarity وي طرح توينز Tonniez مقابلة بين مجتمع تشيع فيه روابط القرابة والعلاقات الاولية Gesellschaft وآخر تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد Gemeinschaft كما يعرض بيكر Becker ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس sacred وآخر علمانى Secular كما حدد ردفيلد Redfield خصائص المجتمع الشعبى folk society لكى تقابل خصائص المجتمع الحضرى .

ثانيا : نقد فكرة الثنائيات : (٦)

يقرر بوتومور Bottomore أن اول ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الانسانية التى نوجد بالفعل أو التى وجدت من قبل مراحل تاريخية معينة . وإذا امعنا النظر فى هذه الثنائيات ، لاحظنا وجود شبه بينها . فهؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفا ثابتا لايتغير ابدا بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من اجراء حسابات عقلية ، والدخول فى علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين . ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فبما يتعلق ببعض التفاصيل . فهم يختلفون فى معالجتهم لكيفية حدوث التغير وفى تقييمهم لهذا التغير . بيد أن ذلك لا يؤثر على القضية الاساسية التى أشرنا اليها قبل قليل ، وهى أن هذه الثنائيات تنطوى على تشابه لايمكن اغفاله . ويعود ذلك فى حقيقة الأمر الى تأثير هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التى عاشوا فيها ، مما جعلهم يلجأون الى المقابلة بين

(٦) اعتمدت فى هذه النقطة على ماورد عند بوتومور ، انظر : بوتومور ، تهديد فى علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط (٣) ، ١٩٧٨ ، ص ١٤٦ وما بعدها .

المجتمعات الصناعية الحديثة وكل المجتمعات الانسانية الأخرى . والمؤكد أن هذه المقابلة كانت — من وجهة نظرهم — هي اعظم محاولة لاقامة تفرقة بين المجتمعات .

ويبدو ذلك أوضح ما يكون في أعمال توينز وبعض علماء الاجتماع الذين اتوا من بعده . فالتفرقة التي أقامها توينز بين « المجتمع المحلى » و « المجتمع » ، ما هي الا تفرقة بين المجتمعات الرأسمالية الحديثة الرشيدة القائمة على التعاقد وكل المجتمعات السابقة على الرأسمالية . ولقد تكرر ذلك في مؤلف زيميل Simmel « فلسفة النقود » (١٩٠٣) الذى تناول فيه الخصائص الثقافية المميزة للمجتمع الموجه نحو تحقيق أقصى درجات الإنتاج وجنح أكبر قدر من الثروة والملاحظ أن زيميل قد تأثر في مؤلفه هذا بكتابات ماكس مثير Weber التى اهتم فيها باراز الترشيح المتزايد الذى طغى على الحياة الاجتماعية الحديثة . وقد نتفق مع هؤلاء العلماء حول السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية ، ولكننا لانستطيع قبول تصنيفهم الذى يضع كل أنماط المجتمعات الأخرى في فئة او مقولة واحدة .

ولقد كان من الطبيعى أن يدرك كل من سبنسر ودوركايم أن المجتمعات يمكن أن تخضع لتصنيفات من نوع مختلف . لذلك نجد سبنسر يميز بين أربعة أنماط من المجتمعات هي : (١) مجتمعات بسيطة ، (٢) مجتمعات معقدة ، (٣) مجتمعات أشد تعقيدا ، (٤) مجتمعات بالغة التعقيد . وعلى الرغم من أن سبنسر قد استند في تمييزه بين هذه الأنماط من المجتمعات الى بعد النطاق (أو الحجم) ، الا انه اخذ في اعتباره أيضا عند اقامة هذا التمييز أبعادا أخرى مثل درجة تقسيم العمل ، ومدى وضوح التنظيم السياسى ، وتوافر تسلسل رئاسى دينى ، ووجود تدرج اجتماعى محدد . . . الخ . . . ويبدو قصور هذا التصنيف واضحا اذا ما علمنا ان الأنماط الثلاثة الأولى من المجتمعات لاتشتمل الا على المجتمعات البدائية ، بينما يستوعب النمط الأخير كل المجتمعات المتحضرة ، التى تضم — كما يقول سبنسر — المكسيك القديم ، والمملكة الآشورية ، والإمبراطورية الرومانية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والمانيا ، وإيطاليا ، وروسيا . ولقد أقر سبنسر بأن تصنيفه يتعارض مع التفرقة التى أقامها بين المجتمعات العسكرية والمجتمعات الصناعية ، لذلك نجده بعد ذلك يقدم تصنيفا مركبا يشتمل على ثمانية أنماط

من المجتمعات ، ذاهبا الى أن اقامة انماط « خالصة » يعد مطلباً صعباً نظراً لعوامل عديدة من بينها البقايا أو المخلفات وامتزاج السلالات .

كذلك قدم دوركايم تصنيفاً مماثلاً لتصنيف سبنسر ، وان كان قد انتقد تصنيف سبنسر . فلقد ميز دوركايم بين مجتمعات بسيطة (مثل العشيرة) ومجتمعات انقسامية متعددة (مثل قبائل الايروكوا (Iroquois) ومجتمعات انقسامية متعددة بسيطة التركيب مثل اتحاد قبائل الايروكوا والقبائل الثلاث التي كونت روما ، ومجتمعات انقسامية متعددة معقدة (مثل المدن القديمة والقبائل الجرمانية) . واذا كان دوركايم لم يذهب الى أبعد من هذه الأمثلة ، الا أن موريه Moret و دافى Davy قد ما فيما بعد تصنيفاً أكثر وضوحاً ، استندا فيه الى حجم المجتمعات وتباينها الداخلى ، وعرضاه في مؤلفهما : « من القبيلة الى الامبراطورية » .

وبالرغم من الأهمية النظرية التي قد تنطوى عليها الثنائيات ، الا أن كثيراً من دارسى التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية في التمييز بين الريف والحضر ، لأنها تغفل عاملاً هاماً من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو التغير . ولعل ذلك يفسر لنا كثرة التحفظات التي اثيرت حول ثنائية « ريفى - حضرى » في كثير من الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع . فسوروكن Sorokin وزيمرمان Zimmerman يذهبان الى أن « التحول من المجتمع المحلى الريفى الخالص الى مجتمع حضرى لا يتم فجأة ، ولكنه يحدث بشكل تدريجى . . فليس ثمة خط أوحد مطلق يستطيع أن يكشف انا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى » (٧) . كذلك عرض هورايس ماينر Miner لعدد من الانتقادات التي يمكن أن توجه الى فكرة الثنائية الريفية - الحضرية لعل أهمها عدم الملائمة بين الشواهد الواقعية المتعلقة بمجتمعات معينة وطبيعة المجتمعات التي يمكن توقع جودتها من خلال النموذج المثالى ، وكذلك مشكلة تحديد خصائص النماذج المثالية ذاتها ، وأخيراً القيمة النظرية المحدودة التي

Sorokin & Zimmerman, Principles of Rural Urban Sociology (٧)
gy, N.Y. Henry-Holt & Co., 1929, p. 14.

تطوى عليها الثنائية (٨) . ولقد عبر نيل جروس Gross عن ذلك بشكل آخر حين أكد ضرورة إعادة اكتشاف عدم كفاءة الثنائية الريفية الحضرية (٩) .

وازاء فشل فكرة الثنائية سلك علماء الاجتماع سبلا شتى في دراساتهم لموضوع الفروق الريفية الحضرية وفي محاولاتهم التمييز بين الريف والحضر ، فمنهم من تبنى محكا واحدا حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري . ومنهم من تبنى عدة محطات في وقت واحد لكي يشخص في ضوءها المجتمع الريفي والمجتمع الحضري . وهناك أخيرا من أدرك عيوب هذين الأسلوبين واتجه الى فكرة المتصل الريفي الحضري . وسوف نعرض لكل اتجاه من هذه الاتجاهات بشيء من التفصيل فيما يلي . ثم نقيم الدليل فيما بعد على أن هذا الموضوع مايزال في حاجة الى مزيد من الدراسة والاهتمام ، وأن مشكلاته لم توفق بعد الى حل مقبول . ونتقدم هذه الدراسة رؤية جديدة تقوم على الاعتماد دراسات التغير الثقافي في خدمة قضية الفروق الريفية الحضرية .

ثالثا - استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع الى محك واحد في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري . وأبرز محك استخدام في هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان من هذا مثلا مايراه تيزديل Hope Tisdale من أن التحضر هو « عملية التركيز السكاني » وهي عملية تجرى بطريقتين : تتمثل احدهما في تعدد نقاط التركيز . أما الثانية فتتمثل في نمو التركيز القروي ومما يتسق مع هذا الاتجاه أنه يمكن تعريف المدن بأنها مناطق التركيز السكاني (١٠) . وقد أشار جيرتز الى أن جوليان سقيوارد اعتبر المهنة

H. Miner, The Folk-Urban Continuum, in Paul Hatt & (٨)
Albert Reiss, Cities and Society, The Free Press of Glen-
coe, Inc., N.Y., 1961, pp. 46-64.

N. Gross, Sociological Variations in Contemporary Rural (٩)
Life, Rural Sociology, 13, 1948, pp. 256-269.

Tisdale, H., The Process of Urbanization, Social Forces,
1940, 20, p. 311

(١٠) : نقلًا من جويرج « الفروق الريفية الحضرية . دراسة في علم الاجتماع الريفي » ترجمة الدكتور محمود عودة في « المدخل الثالث : محمد الجوهري وآخرين ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٠ ، ص ٦٢ - ٦٣ .

أساسا وحيدا للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر ، وأن وتفوجل Wittfogel قد استخدم القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز . ومع ذلك فإن حجم المجتمع هو المحك الوحيد الذى يشيع استخدامه بدرجة واسعة فى التمييز بين الريف والحضر (١١) . ونجد تطبيق هذا المحك على نطاق واسع بين علماء السكان ، من أمثال الدرديج وكثيرين غيره .

ومن الواضح أن استخدام هذا المحك قد سهل كثيرا عملية القياس والمقارنة . ولقد ظهرت نتائج ذلك جلية فى كثير من الدراسات التى ظهرت حديثا . إلا أن هذا الاتجاه يعانى من نقاط ضعف شديدة وواضحة . فلو قد كان أصحاب هذا الاتجاه يستعينون دائما بمحكات أخرى بالإضافة الى حجم المجتمع عندما يحلون بياناتهم من منظور حضارى مقارنة دون أن يشيروا الى ذلك بوضوح وجلاء . فالمجتمعات التى تقع فى الفئة السكانية من خمسة آلاف الى عشرة آلاف قد تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا طبقا للاطار الاجتماعى الذى تنتمى اليه ، أو طبقا لانتمائها الى مجتمع لم يمارس الصناعية بعد ، وآخرون يتحول اليها ، وثالث متقدم فى مجالها . ولقد اعترف تيزديل والدرديج بذلك ضمنا حيث لاخطأ أن التقدم التكنولوجى يساعد على التركيز السكانى ، وهو ما يعنيه بالتحضر .

رابعا : استخدام المحكات المتعددة فى التمييز بين الريف والحضر (١٢)

استخدم عدد من علماء الاجتماع مثل سوروكين وزيمرمان ، وردفيلد ، وورث المحكات المتعددة فى التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية ، ولقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقا للأسس التالية :

- ١ - الفروق المهنية .
- ٢ - الفروق البيئية .
- ٣ - حجم المجتمع .

Geertz, C., «Studies in Peasant life : Community and Society», in B.J. Siegel (ed.) *Biennial Review of Anthropology*, 1961, Stanford, Stan. Univ. Press, 1962, pp. 1-41.

نقلا عن جويرج ، المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(١٢) اعتمدت فى مرض هذه الفترة على ما كتبه جويرج فى المرجع السابق ، ص ٦٠ . وما بعدها .

٤ - كثافة السكان .

٥ - تجاس السكان أو تباينهم . وذلك من حيث الخصائص النفسية والاجتماعية ، واللغة والمعتقدات ، وأنماط السلوك

٦ - الفروق في شدة الحراك الاجتماعى .

٧ - الفروق في اتجاه الهجرة .

٨ - شكل التباين الاجتماعى .

٩ - أنماط التفاعل .

ومن هنا نلاحظ أن سوروكين وزيمرمان قد وضعوا في اعتبارهما ليس حجم المجتمع فقط وطبيعة البيئة ، وإنما وجها اهتمامها أيضا الى العوامل الاجتماعية الصارمة كالتجانس والتباين والتفاعل . الا أن هذه الصياغة الى قدها تعد صياغة تصنيفية الى حد كبير ، حيث لا تتضمن متغيرات واضحة بارزة يمكن استخدامها في تفسير وجود الفوارق بين القطاعات الريفية والقطاعات الحضرية . أى أن صياغتهما تبرز الفوارق وتصنفها ، ولكنها لا تتعمق في أسباب وجودها .

أما ويرث وريدفيلد فقد اعتقدا أن المدينة مسؤولة الى حد كبير ، أو متغير رئيس في تفسير ظواهر اجتماعية معينة ومنها الفروق الريفية الحضرية .

ويتمثل اسهام ويرث في معالجته لموضوع « الحضرية » بوصفها اسلوبا للحياة ، الا ان اسهامه هذا يعد جهدا نظريا أساسا ، بينما طور ردفيلد ثنائية تقابل بين مجتمع شعبي Folk Society وآخر حضرى . ولقد فصل ردفيلد صياغته هذه من خلال دراساته الحقلية لأربع مجتمعات محلية في مقاطعة يوكاتان Yucatan في المكسيك تضم قرية صغيرة تسيطر عليها الثقافة الشعبية وغير العلمية الى درجة كبيرة ، ومجتمعاً قروياً صغيراً ، ومركزاً حضرياً صغيراً Town ومدينة مردا Merida

وإذا ما استعرضنا اعمال ويرث ورفيلد بطريقة مقارنة ، لوجدنا أن المدينة كانت محور الاهتمام الرئيسى لويرث ، ولم يكن لديه المعلومات

الكافية لتحدث عن الشكل الريفي أو الشعبي . بينما كان المجتمع القروي
أو البسيط أو الشعبي المحور الأساس لاهتمام ردفيلد .

ويرى ويرث أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص يمكن وضعها
فيما يلي :

- ١ - الحجم الكبير .
- ٢ - شدة الكثافة .
- ٣ - النمو المصحوب بظهور نظام علماني وانهيار النسيج العياري.
والاخلاقي .
- ٤ - اللاتجانس .
- ٥ - تسويع الضوابط الاجتماعية الرسمية .
- ٦ - سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية .

أما الحضرية Urbanism في رايه - وبوصفها أسلوبا للحياة -
فهى نوع من الوجود متحرك ومائع Fluid

ويلخص ردفيلد موقفه النظرى في أن « عزلة المجتمع وتجانسه يعدان
معا متغيرين مستقلين . أما تكامل الثقافة أو تفككها ، والعلمانية ، والفردية
فهى متغيرات تابعة » . ومعنى ذلك أن فقدان العزلة ونمو الاتصال
انما تعد اسبابا للتفكك ، والعلمانية ، والفردية ، ولكن ليس معنى ذلك
أن العزلة والتجانس وحدهما مسئولان عن النتائج المترتبة جميعا كتكامل
الثقافة وقداستها والاتجاهات الجمعية وما الى ذلك . ولقد عرض ردفيلد
في مقال لاحق ، لخصائص المجتمع الشعبي بوصفه مجتمعا صغريا ،
منعزلا ، أميا ، متجانسا ، يسوده شعورا بالتضامن الجماعى .

ولقد تحدث لين سميث Lynn Smith في كتابه الموسوم « سوسولوجيا
الحياة الريفية » (١١٣) . عن خصائص المجتمع الريفي ، ومن ذلك ما يلى :

Lynn Smith, The Sociology of Rural Life, Harper, N.Y., (١٣)
1947, pp. 16 - 38.

١ - المهنة : يعتمد المجتمع الريفي على الاقتصاد الزراعى فى أساسه ، وهو ما يميزه بصفة رئيسية عن المجتمع . ومعروف أن للمجتمعات التى تعيش على الاقتصاد الزراعى خصائص عامة اجتماعية وثقافية ونفسية تميزها عن غيرها من المجتمعات . إلا أن هذا المجتمع - الزراعى - يتفاوت فى داخله من جزء لآخر ومن منطقته لآخرى .. ويعتمد هذا التفاوت داخل المجتمع الريفي الواحد على :

حجم المزارع ، وطريقة الزراعة ونوع الزراعة ، وغير ذلك من العوامل (كقربها من مناطق التسويق ، أو تمتعها بخصائص جغرافية معينة، أو تمتع أهلها بمهارات معينة فى تصنيع منتجاتهم الزراعية .. الخ) . ونلاحظ أنه برغم الاختلاف الذى تؤدى إليه العوامل السالفة الذكر ، فإن للمجتمع الريفي خصائص عامة ناتجة عن اقتصاده الزراعى ومرتبطة به .

٢ - حجم المجتمع : أدى الاقتصاد الزراعى وما يرتبط به من عمليات إلى إيجاد مجتمعات ريفية صغيرة الحجم نظرا لظروف الزراعة الخاصة . ويرتبط بهذا كذلك انخفاض الكثافة السكانية . ولذلك كان عامل حجم المجتمع أو عدد السكان يلى عامل المهنة فى التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية . فالمجتمعات الريفية ترادف المجتمعات الصغيرة الحجم القليلة العدد، وترادف المجتمعات الحضرية المجتمعات الكبيرة الحجم الوفيرة العدد .

٣ - كثافة السكان : فالكثافة السكانية تنخفض انخفاضاً كبيراً فى المجتمع الريفي عنها فى المجتمع الحضرى ، ويعتبر هذا العامل من أهم عوامل التمييز بين الريف والحضر . وتؤدى إليه بالدرجة الأولى متطلبات العمل الزراعى وظروفه الخاصة .

٤ - البيئة : فالبيئة الطبيعية أكثر واشد وضوحاً فى الريف عنها فى المدن . وإن كان تعامل الريف المباشر مع الطبيعة يكسبه بعض الميزات (كالشمس ، والهواء النقى .. الخ) فإنه يفتقر فى نفس الوقت إلى ضوابط البيئة الاجتماعية للتحكم فى هذه البيئة الطبيعية (كتكييف الهواء والتدفئة .. الخ) . فالخلافات بين البيئتين خلاف أساسى وجوهري . مع مراعاة أن التعامل

المباشر مع البيئة الطبيعية في الريف والتعامل مع بيئة منضبطة في المدن .
يؤدي الى طبع كل من يعيش في البيئتين بخصائص وطباع خاصة .

٥ - التفاوت الاجتماعي . Social Differentiation : ويقصد به

التفاوت في البيئات والأوساط الاجتماعية . . وتزداد حدة هذا التفاوت ويعظم خطره في المدن التي تضم اثنتان من ثقافات مختلفة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالي . ويصل الأمر الى حد الاختلاف في ألوان البشرة والمعتقدات الدينية والمذاهب السياسية واللغات كذلك . وأوضح مثال على ذلك المدن الأمريكية وخاصة على نحو ما كانت عليه أوائل هذا القرن . (ويلاحظ عندنا في مصر هذا التفاوت الاجتماعي بين سكان المدن ولكنه بالطبع على المستوى المحلي فقط) .

وبرغم هذا التفاوت الشديد بين سكان المدن يزداد التكامل والتفاعل بينهم عن ذلك الموجود بين أهل الريف ويرجع ذلك بالطبع الى التخصص وتقسيم العمل الذي جعل مختلف الأفراد ثم الأجهزة التي تضم هؤلاء الأفراد — مهما كان بينهم من اختلاف أو تفاوت — أعضاء في جهاز واحد ، ويرتبطون فيما بينهم ارتباطاً عضوياً وثيقاً للغاية .

وعلى العكس من هذا نرى المجتمع الريفي أفراداه أقل تفاوتاً فيما بينهم ، والتشابه بينهم كبير الى حد بعيد . ولكن التفاعل والاندماج لا يرقى الى مستوى التفاعل والاندماج في المجتمع الحضري لأن الآخر ناشئ عن الاختلاف الذي أدى الى تقسيم العمل ، فأحدث ترابطاً عضوياً . أما تماثل المجتمع الريفي فيرجع الى التماثل الشديد بين أفراداه من حيث التربية والدين واللغة، والمذهب الفكري . الخ . فالمجتمع الريفي هو حاصل جمع وحدات صغيرة وليس محصلة التفاعل بينها كما هو الشأن في المجتمع المصري .

٦ - التقسيم الطبقي الاجتماعي : يختلف البناء الطبقي الاجتماعي

الموجود في الريف عن ذلك الموجود في المدن . ويبدو أن هناك على الأقل فروقاً رئيسية أربعة بين الهمم الاجتماعي في كل من الريف والمدن .

(١) تقل عدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع

الحضري ، على الرغم من أن المجتمع الريفي ليس بالمجتمع الخالي من الطبقات .

(ب) في المجتمع الريفي تضيق المسافة بين قمة الهرم الطبقي وقاعدته ، على خلاف الوضع في المجتمع الحضري .

(ج) وليس مجال الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي أقل فحسب من ذلك الموجود في المجتمع الحضري ، بل أن انطبقات الريفية تميل الى الاتجاه نحو الوسط ، أو تميل الى أن تكون « طبقات متوسطة » فالطبقات الريفية لا تتجه الى التركز عند قمة الهرم الطبقي أو قاعدته على نحو ما يمكن أن يحدث في الحضري . وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين المكانات الاجتماعية لسكان الريف ، فإن المجتمع الريفي قل أن تجد فيه أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع التي يمكن أن نجدها جنباً الى جنب — وبشيء من الكثرة في المجتمعات الحضرية . فالمدن تأوي أصحاب الملايين كما تضم أفقر الفقراء . والمدن الرأسمالية هي أنسب الأوساط التي تتيح للأغنياء أن يزدادوا ثراء وتعرض الفقراء لأن يزدادوا فقرا .

(د) الطبقة الاجتماعية الجامدة Caste قليلة الوجود في المجتمع الريفي والحضري على السواء ، وإن كانت الحركة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة أقل حدوثاً في المجتمع الريفي بسبب معرفة جمهرة أبناء المجتمع لأصل كل فرد فيه وورائيه الاجتماعي بالتحديد ، مما يؤدي الى تثبيت وضعه بعض الشيء ، وهو يخالف ما نجده في المجتمع الحضري ذي البناء الطبقي المرن .

٧ — الحراك الاجتماعي : من المتفق عليه بوجه عام أن الأوضاع

الطبقية في المجتمع الريفي تشبه المياه الالسة في سكونها ، على حين يشتد الشبه بين الأوضاع الطبقيّة في المجتمع الحضري وبين المياه التي تتغلى في ثقلها وتحركها . وقد انتهى الى هذه النتائج جميع من تعرض لدراسة المجتمع الريفي في جميع الكتب الأساسية التي نعرّفها .

ويتخذ الحراك الاجتماعى عدة صور منها :

(أ) الحراك الأفقى : داخل الطبقة الواحدة من جماعة اجتماعية الى أخرى .

(ب) الحراك الراسى : من طبقة اجتماعية الى أخرى فى السلم الاجتماعى .

(ج) الحراك المكانى : تغيير المكان من موضع لآخر .

وقد أثبت سوروكين وزمرمان وجالبن Galpin فى كتابهم
A. Systematic «Source Book in Rural Sociology», Minneapolis :
Univ. of Minnecota Press, 1930, 1, pp. 226-228».

أن المناطق الحضرية تفوق المناطق الريفية من حيث الحراك الأفقى أى انتقال الفرد من جماعة الى أخرى داخل طبقته الاجتماعية . وبنوا هدى النتيجة على أساس أن عملية تغيير المهنة أقل ماتكون بين المزارعين عن أى جماعة اجتماعية أخرى .

ومن أنواع الحراك الأفقى الأخرى الانتقال من جماعة اسرية الى أخرى ، وتدلنا على ذلك البيانات الخاصة بالطلاق والزواج من جديد . وتوضح دراسة أجريت فى هذا الصدد عام ١٩٣٠ (١٤) ، أن نسبة الطلاق فى المجتمعات الحضرية تبلغ ضعف تلك النسبة فى المجتمعات الريفية . وكانت البيانات وفقا لحجم المجتمع كما يلى :

المدن الكبرى	٪ ١٩
المدن (أكثر من ١٠٠.٠٠٠)	٪ ١٦٫٧
القرى	٪ ١٤٫٧
المناطق الريفية	٪ ٨٫١

W. Ogburn, «The Family and its Functions» in Recent Social Trends, N.Y., McGraw-Hill Books Co., 1933, Chap. p. 690.

ويرى أوجيرن أن أهمية نسب الطلاق في توضيح الحراك الأفقى تظهر من أن معظم التقديرات تقدر أن حوالى ثلث عدد المطلقين يعادون الزواج من جديد ، وهو ما يؤكد ماذهب إليه في هذا الصدد ، من ارتفاع نسبة الحراك الاجتماعى الأفقى في الريف عنها في المدن .

ومن تبيل الحراك الأفقى تغيير المرء لدينه . وتدل دراسة أجريت في أمريكا على بعض طلاب جامعة مينسوتا في الولايات المتحدة أن ٤٢٩٪ من آباء التلاميذ (الحضريين) قد غيروا دينهم ، على حين بلغت هذه النسبة بين آباء التلاميذ (الريفيين) ٣٣٣٪ فقط . (وهذه النسبة أبرز وأوضح بكثير في مجتمعنا المصرى وفي مجتمعنا العربية على وجه العموم) .

أما عن الحراك الاجتماعى الرأسى فإنه ترتبط — كما أوضح سوروكن وزهرمان — أوثق الارتباط بالتحضر ، وقد ذكر خمسة من العوامل المسؤولة عن هذا الارتباط كما يلي :

(١) توجد في المجتمع الحضرى أهم المنظمات الاجتماعية التى تعتبر وسائل للحراك الرأسى كالمؤسسات الدينية ، والقيادات العسكرية ، والقيادات السياسية ، والبرلمانات ، والجامعات . وهى المنظمات التى تعتبر سلالماً لصعود وهبوط الهرم الاجتماعى . ولكى يستطيع الفرد أن تستخدم هذه الوسائل فى الصعود الاجتماعى وجب عليه أن يترك الريف ويفادره الى المدينة . ولو أن المؤلفين سألنى الذكر يعترفان بأن هناك سلماً اجتماعياً فى الريف من نوع خاص ، ولكنهما يؤكدان أن « صعود السلم الاجتماعى الحضرى يزفع — أوتوماتيكياً — من وضع الفرد فى السلم الاجتماعى الريفى » وليس العكس صحيحاً أو عاماً كما يوضحان .

(ب) نظراً لأن التقسيم الطبقي الاجتماعى ليس كبيراً فى المناطق الريفية ، فلا تتوفر للسكان الريفيين فرص كبيرة للصعود أو الهبوط من طبقة اجتماعية الى أخرى .

(ج) الاختلافات الطبقيّة في الخصوبة ، التي ينجم عنها ضعف الطبقات العليا الحضريّة — عدديا — مما يترك فراغا في قمة الهرم الطبقي الاجتماعي في الحضر ويؤدى بالتالى الى خلق تيار حراك اجتماعى راسى . ويضعف هذا العامل او يخفى تماما في المناطق الريفية حيث تقل الاختلافات الطبقيّة في الخصوبة او تتلاشى كلية .

(د) من الواضح في الحضر أن الآباء والأبناء يختلفون في خصائصهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية ويرجع ذلك الى تجانس السكان في الريف وتفاوتهم وتنوعهم في الحضر لذلك فان الأطفال الذين يولدون فاقدين لبعض كفاءات وقدرات آبائهم كثيرا ما يعجزون عن الإبقاء على أنفسهم في الوضع الذى ولدوا فيه ، على حين يستطيع الأطفال الذين ولدوا مزودين بكفاءات أعظم من تلك التى كان يتمتع بها آباؤهم الصعود الى مستوى اجتماعى أرفع ، وبهذا يصبح ذلك الاختلاف بين الآباء والأبناء في الحضر عاملا هاما بين عوامل الحراك الراسى ، الى جانب أنه يفسر تفوق المدنية على القرية في سهولة الحراك الاجتماعي الراسى .

(هـ) من المعروف أن كل تغير في البيئة الاجتماعية أو الحضارية يهيء فرصا للحراك الراسى . ومؤكد أن هذه التغيرات توجد في المجتمعات الحضريّة بدرجة أكبر من الريف .

(و) ويضيف لين سميث (ص ٣١) الى هذه العوامل الخمسة التى ذكرها كل من سروكن وزمرمان عاملا سادسا هو : أن الطبقة الاجتماعية الجامدة تبدو أقوى عودا وأكثر حدوثا في المجتمع الريفى عنها في المجتمع الحضري . فحيث تحدد الوراثة — الى حد كبير — المكانة الاجتماعية للفرد ، تقل فرص انتقاله من طبقة اجتماعية الى طبقة أخرى .

أما عن الحراك المكاني territorial Mobility فمن الواضح أن الهجرة تقل كثيرا حيث يتمصّف المجتمع بالاستقرار والجمود كما هو حال المجتمع الريفى . وقد أثبتت المعلومات التى قدمها سوروكن وزمرمان وغيرها من الباحثين،

في الاجتماع الريفي أن سكان الحضر يتفوقون كثيرا على سكان الريف من حيث : تغيير محل اقامتهم داخل المجتمع الواحد ، والانتقال من مجتمع محلي الى مجتمع محلي آخر ، والمسافات التي يقطعونها ، والمجتمعات المحلية التي يتعاملون معها خلال اليوم الواحد .

ويؤكد لين سميث هذه التعميمات المشار اليها ويزيد عليها ، ولو أنه يشير الى التفاوت الموجود بين الجماعات الريفية المختلفة في هذا الصدد . ذلك أن بعض النظم الزراعية تعمل على خلق قدر كبير من الحراك المكاني في صورة انتقال من مزرعة الى أخرى . ويتضح هذا بوجه خاص في جنوب الولايات المتحدة حيث تزداد هذه الإنتقالات كثرة ووضوحا . ويعتبر هذا الحراك المكاني في تلك المنطقة من أهم مشاكلها وأخطرها على الإطلاق .

كما أن هناك قدرا من الحراك المكاني يرتبط ارتباطا وثيقا بانتاج المحاصيل كالقمح ، والفواكه ، وبنجر السكر ، .. الخ . وهي المحاصيل التي تحتاج الى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في فصول محددة من السنة .

على أن هذا يمثل بالطبع الحالات الزراعية المتطرفة ذلك أن الغالبية العظمى من النظم الزراعية تربط الفلاح بالأرض ومن ثم لانجد الاقدرا ضئيلا جدا من الحراك المكاني . ويمكن أن نعثر على هذا التحديد للحراك المكاني في المناطق التي تدخل فيها الماشية ضمن الحياة الاقتصادية للفلاح وتعتبر جزءا من عمله وموردا من موارد رزقه ، وحيث تزداد نسبة الملاك ، وحيث يقوم أفراد الأسرة الزراعية أنفسهم بأداء الأعمال الزراعية .

٨ - التفاعل الاجتماعي : يعتبر ضعف الصلات الاجتماعية للفلاح أو انعدامها من أبرز مساوئ الحياة الريفية . على أن لين سميث يؤكد لنا أن أصحاب هذه القضية عادة ما يعجزون عن ادراك الاختلافات الكمية والنوعية في الصلات الاجتماعية بين سكان الريف وسكان الحضر . وترجع هذه الاختلافات بنوعيتها الى اختلاف نظام التفاعل الاجتماعي في الريف عنه في المدن .

فمن المتفق عليه أن عدد الصلات الاجتماعية يزداد كثيرا في المدن عنه في الريف . وذلك أن طبيعة المهن الحضرية تحتم على ساكن الحضر أن يختلط

بآلاف الناس ، وأن يرى ويسمع ويتكلم مع مئات منهم كل يوم كما أن الترويج في المدينة لا يتم الا في وسط جماعى قد يصل مجموعه الى الآلاف أو يتجاوزها . فالسمة الأساسية للترويج الحضرى هى الجماعية فى الممارسة والاستمتاع . فالعزلة فى المجتمع الحضرى مستحيلة من الناحية العملية . وفى داخل المسكن — الذى لا يبعد كثيرا عن مساكن الآخرين — تخلق الجرائد ، والتلفزيون ، والراديو عددا كبيرا من الاتصالات الثانوية .

ويختلف الوضع عن هذا تماما فى المناطق الريفية . فحتى اليوم ما لم يكن الفلاح يعيش على طريق زراعى ، فإنه نادرا ما يتعامل مع زوار أجانب فيما عدا من يمر بقريته من الباعة الجائلين الذين يعرضون سلعهم كل يوم فى قرية . ويصل الأمر فى كثير من المناطق الريفية المعزولة الى أن يثير وجود أشخاص غرباء دهشة اهل القرية ، ويصبح هؤلاء الغرباء محلا للشكوك والأقاويل . ولا يجتمع القروى بأعداد كبيرة من الناس الا فى الكنيسة ، أو مواسم جمع المحصول ، أو العروض السينمائية المتنقلة ، ولا يخرج هؤلاء المجتمعون فى كثير من الأحوال عن كونهم جيرانه وأبناء قريته . وتعتبر سفريات القروى النادرة للتسوق من المدن المجاورة هى فرصته الوحيدة تقريبا للانخراط فى مجموعات كبيرة من الناس . فالقدر الأكبر من اتصالات القروى يتم مع افراد أسرته ومع جيرانه المباشرين . ويعتبر « بقال القرية » أهم مركز اجتماعى فى الريف ، وتعتبر الاتصالات غير الرسمية التى تتم فيه من أبرز جوانب التفاعل الاجتماعى الريفى . على أن الاتصالات الثانوية — آخذة فى الزيادة المضطردة ، ولكنها لازالت اقل بكثير مما هو متوفر لساكن المدينة . وعلى وجه الاجماف فان الصلات الاجتماعية للفرد الذى يعيش فى الريف قليلة نسبيا .

وكما أن الصلات الاجتماعية فى الريف تختلف من حيث الكم فى الريف عنها فى الحضر ، فان الصلات تختلف بينهما أيضا من حيث النوع .

خامسا : نقد استخدام الحكايات المتعددة :

ان الانتقادات التى يمكن أن توجه الى عمل سوروكن وزمرمان تقل بكثير عما يمكن أن توجه الى أعمال ويرث ورفيلد . ويرجع ذلك — فى جانب منه — الى أن عمل سوروكن وزمرمان كان جهدا وصفيا وليس تحليليا ، أما رفيلد وويرث فقد اتجها الى التعمق فيما وراء الوصف .

تحينها يضعان المدنية كمتغير تفسرى نجدنا امام مناقشة قضايا اكبر من تلك التى تعرض لها سوروكن وزمرمان . ويمكن تحديد الانتقادات الموجهة الى اعمال ردفيلد والتى يمكن ان توجه الى عمل ويرث الى حد ما فيما يلى :

١ - يذهب ردفيلد وويرث الى ان المجتمع الشعبى مفلق ومكتف ذاتيا اما المدينة او المجتمع الحضرى فهو نظام جزئى او هو جزء من كل ، ومن ثم فانهما يتعان على طرفى نقيض . ولكنهما فى حقيقة الامر غير ذلك حيث لايمكن المقارنة بينهما على هذا النحو . اننا نستطيع ان نقارن - بصدق - بين مجتمع حضرى ومقابلة الريفى كما فعل سوروكن وزمرمان باعتبار كل منهما نسقا فرعيا داخل مجتمع اكبر اتساعا ، ومما يسجل لردفيلد انه أدرك خطاه هذا وثلاثاه فى كتاباته اللاحقة بالرغم من ان كثيرا من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا لا يزالون يستخدمون منظوراته القديمة الخاطئة .

٢ - يفترض ردفيلد وويرث ويشاركهما فى ذلك - الى حد ما - سوروكن وزمرمان ، ان المجتمع الريفى يتميز بدرجة عالية من التجانس والاستقرار ، بينما يتميز المجتمع الحضرى بدرجة مرتفعة من عدم التجانس وعدم الاستقرار . ومع ان هذا الافتراض يصف الحالة العامة او الشائعة نظريا على الأمل - الا ان المجتمع القروى - واقعا - قد يهر بفترات من التوتر الشديد وعدم الاستقرار .

٣ - بالغ ردفيلد وويرث فى تقديرهما لدرجة انقسامية Divisiveness الحياة الحضرية وسيولة نسقتها المعيارى . ويمكننا ان نرجع ذلك بالطبع الى ان ويرث ، والى حد ما ردفيلد ، كانا أسيرين للفترة الزمنية التى عاشاها . فلقد كانت الحياة الحضرية فى الولايات المتحدة خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن تبدو مفككة تماما وغير مستقرة ، وذلك من وجهة نظر القادمين الجدد الى المدينة . ومن هنا نلاحظ ان ويرث وكثيرا من دارسى مجتمع المدينة قد فشلوا فى ادراك الآلاف المؤلفة من التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية داخل هذا الاطار الحضرى . ويرجع هذا الفشل الى ان التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية هذه والثائمة فى المناطق المختلفة والفقيرة فى المدينة لميستا على نفس مثيلتها فى اغلب المجتمعات الريفية . وهنا يقول لنسكى Lenski مرتكزا على دراسته للعامل الدينى فى ديترويت Detroit

« ان ما يثير الدهشة في دراستنا الحالية هو اكتشاف ان روح المجتمع المحلي Communalism موجودة ، بل هي تنمو في قلب مدينة كبرى حديثة ، الا ان ذلك امر غير قابل للتصور من قبل اولئك الذين يربطون الروح الجماعية بالعزلة الجغرافية وعدد السكان المحدودة » (١٥) .

هذا ولقد فشل اولئك الذين استخدموا اطار ويرث — ردفايد كما فشل ايضا أتباع سوروكن وزمرمان في تحليل المجتمعات الريفية والحضرية باعتبارها أجزاء ضمن سياق اجتماعي أكبر يضمها جميعا . وكان من نتيجة ذلك أن ظهر عدد محدود من الدراسات السوسولوجية الجادة التي تسجل تأثير المجتمع القومي الكبير على أوضاع المجتمعات المحلية ، ريفية وحضرية ، ويتمثل هذا التأثير في تنظيمات المجتمعات الكبيرة كالبيروقراطية الحكومية والمؤسسات الدينية ... الخ . بالإضافة الى التفاعل بين الانساق الاجتماعية المحلية ، والانساق القومية .

وأخيرا من الملاحظ أن الكثير من الفروق التي يفترض علماء الاجتماع وجودها بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون . فنرى مثلا أن كثير من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية الريفية مثل سميث Smith يفترضون أن الأسر الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية ، ولكن الحال ليس كذلك في مجتمعات مرحلة ما قبل الصناعة . كما يفترضون أيضا ان المدينة أكثر علمانية من الريف ، وكلها لاتسلم من الانتقادات الجادة .

فلقد توفرت معلومات كشف عنها متخصصون في التاريخ الاجتماعي توضح تفكك الأسر الريفية في كثير من الأحيان بسبب حقوق الارث الى جماعات أصغر فأصغر . وقد حدث هذا في وقت لم يكن فيه للتصنيع أي اثر بعد . كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسر النووية والتحضر (١٦) .

Lenski, G., *The Religion Factors* (rev. ed.), N.Y., Doubleday, 1963

نقلا عن جورج ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(١٦) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، انظر : علياء شكري « مشكلات اساسية حول الاسرة والتصنيع » ، نصل في : السيد محمد الحسيني وزملائه ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤١٩ .

— ٤٥٨ .

سادسا : - المتصل الريفي - الحضري :

ولقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التي نجت عن الاستماعة بالنموذج المثالي في دراسة الفروق الريفية - الحضرية - وتطوير اتجاه مركب السمات - أو استخدام المحكات المتعددة - عن طريق الإفادة من الخصائص التي كشفت عنها البحوث الواقعية ، فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفي - الحضري Rural-Urban Continuum حيث يشير الى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر ، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أي مجتمع انساني على نقطة معينة من هذا المتصل . فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة المنعزلة ثم القرية الأكبر ، فمركز السوق ، ثم المدينة الصغيرة ، فالمدينة الأكبر ، ثم المجتمع المسيطر أو المجتمعات المسيطرة . واذن فتعريف الريف أو الحضر يتم في ضوء الفروق الكمية في السمات المميزة للريفية والحضرية . كذلك يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية وفقا لقطبين النموذج المثالي « شعبي في مقابل حضري » ، إنما ينطوي ضمنا على فكرة متصل للمجتمعات المحلية ، أن كل انشواهد الواقعية التي تناولت المجتمعات المحلية يمكن أن تقع على نقطة معينة من هذا المتصل .

وتستند فكرة المتصل الريفي - الحضري من الناحية النظرية على افتراضين أساسيين : الأول ، هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنظم من الريفية الى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص Continuous Graduation والثاني ، أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة Consistent Variation في أنماط السلوك .

وبالرغم من أن أصحاب فكرة المتصل لم يحرصوا لنا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات ، فاننا نستطيع القول بأن هذه الفروق تتبدى في بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التي أشار إليها سوركوكين ، وزيرمان ، وروبرت مبارك ، ونيقولا سيكيان ، وجورج زيميل ، ولويس ويرث وغيرهم ، والتي أهمها التباين في البناء المهني ، وازدياد تقسيم العمل ، وتعقد نسق التدرج الاجتماعي ، والحراك الاجتماعي ، والمشاركة في التنظيمات الطوعية ،

والعزلة المكانية ، والتساند الوظيفى ، وطابع العوقات الاجتماعية ،
وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعى .

وبالرغم من أن المتصل الريفى — الحضرى تد أستطاع أن يتقلب على
بعض المشكلات التى صادفت الاستعانة بالنموذج المثالى ، وبالرغم أيضا
من أن هذا المتصل قد خطا باتجاه مركب السمات خطوة الى الأمام باستخدام
هذه السمات فى تدريج المجتمعات المحلية المختلفة ، فإنه لا يزال بحاجة الى
اختبار واقعى يستطيع أن يكشف عن مدى كفاءته فى تصنيف المجتمعات وفقا
للخصائص التى يستند إليها ، وذلك لأن هذا المتصل قد افترض — بداءة —
امكانية تدريج المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وفقا لمجموعة من الخصائص
المرتبطة فيما بينهما ارتباطا وظيفيا . ولعل أهمية الاختيار الواقعى لفكرة
المتصل الريفى الحضرى تكمن فى أنه — أى الاختبار — يستطيع أن يحدد
مبلغ صلاحية المتصل كأداة منهجية للتمييز بين الريف والحضر . واذن
فالمتصل الريفى — الحضرى لا يزال يمثل قضية تحتاج الى مزيد من الشواهد
للتأكد من كفاءته كأداة منهجية من ناحية ، ومن قدرته على التمييز بين
المجتمعات المحلية المختلفة من ناحية أخرى . يؤكد ذلك نتائج عدد من
الدراسات التى أجريت فى تركيا ، الهند ، ووسط افريقيا . فقد اتضح أنه
ليس ثمة اتصال واضح بين كثير من المجتمعات المحلية المختلفة فيما يتعلق
ببعض الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالتحضر والتريف ، بحيث يمكن القول
أنه ليس ثمة تحققتا واقعا لفكرة المتصل . ولقد عبر بوكوك Pocock
عن هذه النقطة بعد دراسة ميدانية أجراها فى الهند بقوله : « ان المدينة
التي أدرسها مدينة هندية ، والقرية قرية هندية ، ولقد جاولت فى هذا المقال
أن أسير فى طريق يمكن أن تبرز فيه الفروق بين هذين الشكليين من
الاستيطان البشرى ، فانتهيت الى أن علم الاجتماع فى الهند لا يمكن تقسيمه
الى علم اجتماع ريفى وعلم اجتماع حضرى » (١٧) .

Pocock, D., «Sociologies-Urban and Rural», contributions (١٧)
Indian Sociology, 1960 (4), 63-81.

نقلا عن جويرج . الفروق الريفية — الحضرية ، مرجع سابق ، جرس ٦٥ — ٦٦ .
قازن : السيد محمد الحسينى ومحمد على محمد ، « الفروق الريفية — الحضرية فى
بعض الخصائص السكانية . تطيل احصائى » ، فصل فى : محمد انجوهرى وزملاؤه ،
دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ط (٢) ، ١٩٧٩
من ج ٢٢١ — ٢٢٢ .

ومن الانتقادات التي وجهت الى فكرة المتصل ، بالاضافة الى ذلك ، أنه لم يعد من الممكن القول بوجود متصل حضري ذى بعد واحد بعد أن اثبتت البحوث الامبيريقية أن السمات المذكورة من قبل لا تتوفر مجتمه في جميع الأحوال .

وإذا نظرنا الى المتصل الريفي — الحضري كعملية دينامية ، فإن ذلك سوف يعنى ضمنا القول بحدوث « تحضر » و « تصنيع » دائب متصل في خط واحد لا يتقهتر . كما أن مثل هذه الفكرة تتجاهل ولاشك الصور الجديدة التي اثبتت البحوث الامبيريقية وجودها للتحضر والتصنيع . والواقع أن العملية التاريخية للتمايز بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبيهي فقط . ويؤكد سوركون وزمرمان تلك الحقيقة ، سواء إذا استعرضنا تلك الحقيقة في مجتمع بعينه ، أو إذا تتبعنا التمايز بين الريف والحضر على مستوى المجتمع الانساني كله ، أو حتى في المجتمعات ذات الطابع الريفي الغالب . فبرغم كل التباين الموجود بين القوى الدافعة الى نمو المدن والى التصنيع ، فإن نقطة الانطلاق تتشابه دائما ولا يبدأ التباين الا مع تباين وظائف انتاج الطعام والوظائف ذات الطابع غير الزراعى . ولا يتسنى ظهور هذا التباين الا عندما ينتج العاملون في الزراعة من المواد الغذائية أكثر مما يستطيعون استهلاكه ، على أن الفرق بين النطائين — الريفي والحضري — يكون دائما ضعيفا غير ظاهر في البداية ، ثم يأخذ في التضخم والظهور ، حتى يصل الى نقطة الذروة التي تبدأ بعدها تقل من جديد .

وهناك من الشواهد ما يؤكد الزعم القائل بأن المجتمعات الغربية الصناعية قد وصلت بالفعل الى نقطة الذروة هذه . وبدأت بالفعل علمية التقارب الكبير بين ريف تلك البلاد وحضرها . وهو تقارب لا يصح أن نعتبره مجرد « تحضر » مستمر وذوى خط واحد للمناطق الريفية القليلة المتبقية . ونلاحظ هنا أن الفرض الذي قدمه لويس ويرث والذي يتكلم عن الحضرية كاسلوب للحياة (١٨) في عالمنا الحديث يقول بانتقال بعض السمات

Louis Wirth «Urbanism as a way of Life» American Journal of Sociology, Vol. 41, 1938.

نقلا عن علياء شكرى ، « الفروق الريفية — الحضرية » ، عمل في : محمد الجوهري وزملاؤه ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ، ط (٣) ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٥ — ١٥٥ .

الاجتماعية الخاصة بالمدينة وبعض أشكال الحياة منها الى الريف . وتؤكد البحوث الامبيريقية الحديثة هذه الآراء الي حد ما . فقد تحولت المدن الكبرى والمتوسطة الى مراكز اشعاع تمارس تأثيرا متزايدا على الريف المحيط بها ، ويرجع هذا التوسع المستمر في تأثير المدينة الى نمو سكان الحضر بالدرجة الاولى . فالهجرة في اتجاه واحد من الريف الى المدينة تؤدي الى زيادة سكان الحضر وزيادة واضحة . كما يرجع الفضل في انتشار الحضرية *Urbanism* الى الاتصالات المتعددة المتزايدة عمقا بين المدينة والقرية ، وهي الاتصالات التي ترجع في المقام الأول الى تقدم المواصلات ووسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وسينما واذاعة وتلفزيون . ولما كانت هذه الاتصالات ذات طابع دورى ولا تسير دائما في اتجاه معين . اى انها لا تغادر البيئة الاصلية — المدينة او القرية — نهائيا ، وان هناك حركات في كلا الاتجاهين من الريف الى المدينة والعكس . لذلك نجدها تلعب دورا واضحا في عملية اعادة تشكيل بعيدة المدى على كلا الجانبين . ومن شأن هذه الحقيقة ان تحتم علينا اعادة النظر في قضية التحضر . فالعزلة الاجتماعية — كما يقول كارل تايلور — لم تعد تقاس بالمسافة المكانية وحدها ، وانما بنقص الاتصالات الانسانية . فالحضرية لم تعد ظاهرة مرتبطة بمكان معين ، اى انها لم تعد ظاهرة جغرافية ، وانما هي حقيقة الامر موقف عقلى معين . فتد نفذت اليها بعض العناصر الريفية المحدودة . وبذلك يمكن ان نصادف افرادا او جماعات ذوى نظرة حضرية في المناطق الريفية ، تماما كما دلت البحوث والدراسات التى أجريت في المناطق الحضرية على وجود بعض سمات السلوك والوعى الريفية . فما من شك في أن الحضرية كشكل من أشكال الحياة تعتبر « نظرة خاصة الى العالم » كما أوضح نيل أندرسون *Anderson* في كتابه المجتمع الحضارى *Urban Community* ولذلك يعتبر من الامور الهامة التى يجب ان تضعها البحوث في هذا المجال في اعتبارها في المستقبل أن هناك بعض صـءر الاجتماع الانسانى التى لا تندرج تحت اى من الفئتين « ريف » « وحضر » . ولا يمكن أن نفهم هذه التكوينات الاجتماعية حق فهمها الا في ضوء بنائها الاجتماعى الكلى الخاص بها .

سـابعا : — تطبيق فكرة المتصل الريفي — الحضري في مصر :

لقد أجرى السيد محمد الحسينى ومحمد على محمد دراسة حول موضوع الفروق الريفية — الحضرية تستهدف تحليل هذه الفروق فيما يتعلق ببعض الخصائص السكانية بين عدد من المجتمعات المحلية ذوات الأحجام المتباينة فى كل من الوجهين البحرى والقبلى بجمهورية مصر ، وفقا لتعداد ١٩٦٠ (١٩) . ويسعى هذا التحليل الى الكشف بطريقة واقعية عن طبيعة هذه الظروف بهدف التحقق من كفاءة المتصل الريفي — الحضري باعتبارها أداة منهجية للتمييز بين الريف والحضر ، تستند على الافتراضين الاساسيين المشار اليهما فيما سبق . فالدراسة وان كانت لا تطمح فى أن تقدم صورة شاملة للفروق الريفية — الحضرية سواء من حيث عدد هذه الفروق أو من حيث عدد المجتمعات المحلية المتفاوتة الأحجام ، الا أنها تطمح فى أن تمثل محاولة مبدئية لتشخيص هذه الفروق فى عينة مختارة من المجتمعات الريفية والحضرية المصرية .

وتنظر هذه الدراسة الى حجم المجتمع بوصفه متغيرا أساسيا ، تحاول من خلاله أن تكشف عن الفروق الريفية — الحضرية فى بعض الخصائص السكانية المرتبطة به ، وهى العمر ، والحالة الزوجية ، والحالة التعليمية ، والمهنة . وترجع أهمية اختيار هذه الخصائص عموما فى دراسة الفروق الريفية — الحضرية الى اعتبارين أساسيين : الأول ، أنها تتيح فرصة ملائمة لإجراء المقارنات الحضارية نظرا لعموميتهما وشمولها وقدرتها على تغطية أكبر عدد ممكن من السكان فى عدد كبير من المجتمعات المحلية . والثانى ، أنها تستطيع أن تعكس بعض مظاهر التنظيم الاجتماعى والاقتصادى السائد فى هذه المجتمعات . ويضاف الى هذين الاعتبارين نقطة أخرى هامة ، وهى أن الإفادة من دراسة الفروق الريفية — الحضرية فى هذه الخصائص السكانية لا تقتصر على مدى ارتباط هذه الخصائص بحجم المجتمع ، ولكنها

(١٩) تقدم الباحثان بهذه الدراسة الى الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي فى مصر ، التى عقدها وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائبة بالقاهرة فى الفترة من ٩ — ١٢ مايو ١٩٧٠ . وقد نشرت فى : محمد الجوهري وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع الريفي والحضرى ، مرجع سابق ، الفصل الثامن .

تمتد لتشمل تقويم هذه الخصائص ذاتها في دراسة تلك الفروق . ولعل هذا الموقف يكون أكثر وضوحا إذا ما أدركنا أن الخصائص السكانية التي تتناولها هذه الدراسة تعد عند بعض الدارسين بمثابة محكات أو معايير للتمييز بين الريف والحضر . واذن فالدراسة ستأخذ في اعتبارها معالجة هذه الخصائص بوصفها متغيرات تابعة لحجم المجتمع ، وبوصفها أيضا معايير تستخدم في التمييز بين الريف والحضر .

المنهج الذى تقوم عليه الدراسة : ذكرنا أن هذه الدراسة تقوم على تحليل بيانات تعداد عام ١٩٦٠ فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص السكانية الموضحة ، وفرض ذلك بطبيعة الحال الاستعانة بطريقة المقارنة ، التي تتم بين مجتمعات محلية مختلفة الأحجام ، صنفها الباحثين على النحو التالي :

١ - مجتمعات محلية ريفية صغيرة : تمثلها قرى صغيرة يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة .

٢ - مجتمعات محلية ريفية كبيرة : تمثلها قرى كبيرة ينحصر عدد سكانها بين ٣٠٠٠ نسمة و ١٥٠٠٠ نسمة دون أن تصل الى حد تشكيل مدينة صغيرة من وجهة النظر الإدارية .

٣ - مجتمعات محلية حضرية صغيرة : تمثلها مدن صغيرة يطلق عليها اداريا لفظ مركز ، ويتراوح عدد سكانها فيما بين ٤٠٠٠٠ نسمة و ٢٠٠٠٠٠ نسمة .

٤ - مجتمعات محلية حضرية كبيرة : وتمثلها مدن كبيرة كمواصم المحافظات ، حيث يتراوح عدد سكانها فيما بين ٤٠٠٠٠٠ نسمة و ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة .

وبذلك فقد توفرت مستويات أربعة من المجتمعات المحلية والريفية والحضرية ، تمثل أربعة مستويات بنائية متباينة من حيث الحجم هي : المدينة الصغيرة والقرية الكبيرة ، والقرية الصغيرة . وفي داخل كل من هذه

المستويات المتباينة ، هناك أربع وحدات متماثلة ، بحيث يمكن القول ان هناك ست عشر وحدة بنائية تخضع للمقارنة في هذه الدراسة .

أما اختيار مجتمعات البحث ، فتد روعى عند اختيارها ضرورة تمثيل الوجهين البحرى والقبلى . وفي داخل كل منهما اختيرت ثلاث محافظات وفقا لبعدها جغرافى . وهذه المحافظات هى : الدقهلية ، والغربية ، والبحيرة فى الوجه البحرى . الأولى باعتبارها تقع شمال شرق الدلتا ، والثانية فى وسطها ، والثالثة فى شمالها الغربى . وفى الوجه القبلى اختيرت المحافظات الثلاث : بنى سويف ، واسيوط ، واسوان وفقا لبعدها جغرافى أيضا . وفى داخل كل محافظة اختيرت عاصمتها ، وهذه العواصم هى : المنصورة ، طنطا ، دمنهور ، بنى سويف ، أسبوط ، أسوان .

ثم اختير مركز من كل محافظة يعبر قدر المستطاع من الناحية الجغرافية والسكانية عن طبيعة المحافظة ككل . فاختيرت المدن التالية : السنبلوين ، زفتى ، الدلنجات ، بيا ، منفلوط ، وادفو . ومن داخل كل مركز اختيرت قريتان احدهما كبيرة والأخرى صغيرة .

أما القرى الكبيرة فكانت على النحو التالى : زفر (السنبلوين) ، سفديسط (زفتى) ، الوفائية (الدلنجات) ، سدس الأمراء (بيا) ، بنى رافع (منفلوط) ، والرديسة بحرئ (ادفو) .

أما القرى الصغيرة فكانت وفقا للترتيب السابق للمراكز : المتوه ، الرياض ، عزبة الطبرية ، بنى خليل ، السهريج ، والبصيلية الوسطى .

ومن الجدير بالذكر ان أسس اختيار كل من القرى الصغيرة والقرى الكبيرة كانت نفس الأسس التى ارتكز عليها اختيار المراكز والمحافظات ، من حيث البعد الجغرافى أو الايكولوجى وحجم المجتمع .

خطة المقارنة والتحليلات الاحصائية : تبدأ الدراسة أولا بعقد مقارنات داخلية بين الوحدات البنائية أو المجتمعات المحلية التى تقع فى فئة حجم واحد كنقطة انطلاق لدراسة الفروق بين المجتمعات المحلية المتباينة الأحجام .

هناك اذن نمطان من المقارنات : الأول هو المقارنات الداخلية ، التى تتم بين الوحدات المتماثلة الأحجام (سواء كانت قرية صغيرة ، أو قرية كبيرة ، أو مدينة صغيرة ، أو مدينة كبيرة) ، والثانى المقارنات الخارجية بين المستويات المتباينة الأحجام ، حيث يتم عقد ثلاثة أنواع من المقارنات هى : مقارنة القرى الصغيرة بالقرى الكبيرة ، ومقارنة القرى الكبيرة بالمدن الصغيرة ، ومقارنة المدن الصغيرة بالمدن الكبيرة . ويستطيع هذان النوعان من المقارنات أن يكشفنا عن وجوه التماثل أو الاختلاف سواء بين الوحدات المتماثلة أو المتباينة . هما اذن ليسا نوعين مستقلين من المقارنات ، ولكنهما يرتبطان فيما بينهما ويكملان بعضهما البعض عند دراسة الفروق الريفية — الحضرية .

أما عن التحليلات الإحصائية ، فقد استعان الباحثان فى ذلك باختبارات الدلالة الإحصائية : (كا) ، (ت) .

مناقشة النتائج :

سوف لا نستغرق فى عرض النتائج الإحصائية التفصيلية التى كشفت عنها هذه الدراسة ، وإنما نعرض لمناقشة النتائج التى انتهى إليها الباحثان ، وذلك على النحو التالى :

تكشف التحليلات السابقة عن أن ثمة فروقا ريفية—حضرية فى خاصيتين سكانييتين هما : المهنة والتعليم ، فى الوقت الذى تكشف فيه عن عدم وجود هذه الفروق فى خاصيتين أخريين هما : العمر والحالة الزوجية ، وذلك على مستوى الوحدات البنائية المتباينة الأحجام : ولعل ذلك يشير الى حقيقة مبدئية هى أن الفروق الريفية الحضرية والخصائص السكانية موضوع الدراسة لم تتخذ نمطا واحدا .

وقد ناقش المؤلفان هذه النتائج فى ضوء مفهوم المتصل الريفي الحضرى : « فاذا كان هذا المفهوم يرتكز على تدرج المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وفقا لعدد من الخصائص السكانية فى شكل متصل على النحو الذى أوضحناه من قبل ، فان الشواهد التى بأيدينا لا تشير الى تحقق واقعى لفكرة المتصل . وهذا بدوره يجعلنا فى موقف نحاول فيه أن نختبر كفاءة لافتراضيين اللذين يستند اليهما المتصل الريفي الحضرى . فاذا كان هذا المتصل يقوم على

دعامتى التدرج المستمر والتباين المتسق ، فاننا نستطيع القول باننا لم نتمكن من الحصول الا على شكل ضعيف نسبيا للمتصل قوامه المهنة والتعليم . واذن فالمتصل فى دراستنا هذه لا يمثل واقعا حيا فى حدود الخصائص السكانية موضوع الدراسة . وبالرغم من ان تحليلاتنا لم نكتشف عن حالات سلبية ، الا انها تشير بشكل عام الى احد احتمالين : اما تشابه او تماثل بين الوحدات البنائية المختلفة فيما يتعلق ببعض الخصائص السكانية ، واما تدرج يشير الى تحقق فكرة المتصل بالنسبة لخصائص اخرى . وبهذه الطريقة يمكن القول بان الاستعانة بالمتصل الريفى — الحضرى باعتباره مفهوما نظريا واداة منهجية لتصنيف المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ودراستها تنطوى على بعض المخاطر ، طالما انه يتأسس على فكرة نظرية هى امكانية تدرج المجتمعات وفقا لعدد من الخصائص المترابطة ، بحيث ان هذا التدرج يستغرق اكبر عدد ممكن من الخصائص التى يمكن ان تميز هذه المجتمعات . ولكن النتائج التى كشفت عنها هذه الدراسة تشير بوضوح الى ان الاستعانة بفكرة المتصل الريفى — الحضرى وفقا لأسسها النظرية تعتبر استعانة محدودة ، على ان نأخذ فى اعتبارنا نطاق هذه الدراسة من حيث حجم عينة المجتمعات المحلية المختارة وعدد الخصائص السكانية المميزة لهذه المجتمعات . ومن ثم فان تدرج المجتمعات المختلفة الأحجام وفقا لخاصية معينة أو مجموعة من الخصائص لا يشير الى تحقيق كامل لفكرة المتصل ، لذلك يتعين على الباحثين فى هذا الميدان الا يتعموا فى خطأ التسليم بفكرة المتصل الريفى — الحضرى كحقيقة واقعة لمجرد امكانية تدرج المجتمعات وفقا لخاصية سكانية أو اجتماعية معينة ، وهذا بدوره يجعلنا نذهب الى ان التصنيفات المستخلصة من واقع المجتمعات المحلية المختلفة قد تكون ذات قيمة علمية أكبر من البناءات الفرضية Constructs مثل المتصل الريفى — الحضرى .

وترتبط هذه المناقشة بنقطة هامة ، هى كفاءة حجم المجتمع باعتباره متغيرا مستقلا فى دراسة الفروق الريفية — الحضرية . فاذا كانت الدراسة قد دافعت عن الاستعانة به وفقا للاعتبارات السابقة ، فانها تؤكد هنا ان هذه الاستعانة قد مكنتها فعلا من اجراء تحليلاتها الحالية . بيد ان ذلك لا يعنى ان حجم المجتمع وحده يمثل اكفا الوسائل لدراسة الفروق الريفية — الحضرية . فلا تزال هناك ابعاد كثيرة لهذه الفروق لا يستطيع حجم المجتمع ان يكشف

عنها بحكم طبيعته المحدودة . كذلك فرضت علينا الاستعانة بحجم المجتمع بعض القيود خاصة عندما حاولنا اختبار الخصائص السكانية المميزة للمجتمعات المحلية الريفية والحضرية . وبالإضافة الى ذلك نود أن نشير الى أن طبيعة البيانات المتاحة ومصادرها قد لعبت دورا ملحوظا في اختيار هذه الخصائص .

ويبدو أن نتائج دراستنا تتفق مع بعض نتائج الدراسات السابقة ، والتي اشرنا الى بعضها في مطلع هذه الدراسة . فهي تتفق مع ما خلص اليه دنكان في دراسته عن « حجم المجتمع والمتصل الريفي والحضري » (٢٠) كما أنها تتفق مع ما خلص اليه دنكان وريس في دراستهما للخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الريفية والحضرية (٢١) ، وكذلك بعض الدراسات التي أجريت على مجتمعات محلية ريفية وحضرية في الهند ، وتركيا ، ووسط أفريقيا ، والتي خلصت الى أن فكرة المتصل لا تمثل أداة يمكن أن تستخدم في تصنيف هذه المجتمعات (٢٢) . غير أن هذا الاتفاق كان اتفاقا في الشكل أكثر منه اتفاقا في المضمون ، كما هو الحال في دراسة دنكان عندما لاحظ أن فكرة المتصل لم تنطبق بالنسبة لخاصية غلبة نسبة الذكور على الاناث في المناطق الريفية ، ونسبة السكان غير البيض ، ومعدل الحراك داخل الريف .

وأيا كان الأمر فإن الشيء الواضح الذي كشفت عنه دراستنا وبعض الدراسات السابقة هو أن فكرة المتصل قد تحققت بالنسبة لبعض الخصائص السكانية دون البعض الآخر .

وفي ختام دراستنا هذه نستطيع أن نقدم مجموعة من الملاحظات التي يمكن أن تغيد البحث في موضوع الفروق الريفية - الحضرية .

Duncan, O., «Community Size and Rural Urban (٢٠)
Continuum», in Paul Hatt & Albert Reiss (eds.) Cities and So-
ciety, The Free Press of Glencoe, N.Y., 1961, pp. 40-64.

Duncan & Reiss, Social characteristics of Urban and (٢١)
Rural communities, John Wiley and Sons, N.Y., 1955.

Pahl, R.E., «The Rural-Urban Continuum,» in Pahl (ed) (٢٢)
Radings in Urban Sociology, Pergman Press (scotland),
1968, pp. 280 — 286.

نقلا من السيد الحسيني ومحمد علي محمد ، المرجع المشار اليه .

أولاً : ضرورة أن يسبق التسليم بفكرة المتصل الريفي — الحضري دراسات واقعية تستهدف التعرف على الملامح أو السمات المميزة للمجتمعات المحلية المختلفة .

ثانياً : أن مثل هذه الدراسات يجب أن تستعين بالمحكات المختلفة في التعرف على خصائص المجتمعات المحلية ، وأن تكون هذه الدراسات مرتبطة فيما بينها في إطار خطة محددة تقدم صور ، شاملة لعلاقة كل هذه المحكات بخصائص المجتمعات المحلية .

ثالثاً : أن هذه الدراسات المقبلة يجب أن تأخذ في اعتبارها كل العوامل والأبعاد التي يمكن أن تسهل إجراء المقارنات الحضارية ، ومن هذه العوامل الاتفاق على تعريف أو تحديد للمتغيرات المختلفة التي يتضمنها تعداد السكان .

رابعاً : أن هناك ضرورة ماسة لتضمين تعداد السكان بعض البيانات الأساسية التي يمكن أن تسهم في الكشف عن السمات المميزة للمجتمعات المحلية كالحراك ، وسن الزواج ، والخصوبة ، والمشاركة الاجتماعية .

خامساً : الاهتمام بإجراء دراسات طولية Longitudinal تتبعية بهدف التعرف على عمليات التحضر والنمو الذي يطرأ على المجتمعات المحلية . ومثل هذه الدراسات يمكن أن تكمل الدراسات التي تعد دراستنا واحدة منها في رسم صورة شاملة للعوامل التي تسهم في تشكيل بناء المجتمع المحلي وتطوره « .

ثامناً : — نظرية جويرج في دراسة الفروق الريفية — الحضرية (٢٣) :

قدم جويرج اسهاماً نظرياً واضحاً في تناول قضية الفروق الريفية — الحضرية . فقد ناقش في مقاله الذي سبقته الإشارة إليه — الأسس النظرية القائمة حول هذه القضية بهدف وضع صياغة جديدة لهذه الأسس تكون

(٢٣) اعتمدنا في هذه الفقرة على جويرج في المرجع الذي سبقت الإشارة إليه ، ص ٧٨

بوما بعدنا .

أكثر كفاية في مجال عملية التفسير والمقارنة بين الأنماط الريفية والحضرية في إطار الظروف الاجتماعية العالمية الراهنة .

وترتكز هذه الصياغة الجديدة على معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان ، اعتقادا منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية — الحضرية في ثلاثة نماذج من المجتمعات البشرية تتمثل في :

١ — المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة .

٢ — المجتمعات الانتقالية أو النامية .

٣ — المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا . وذلك على اعتبار أن البعد الريفي — الحضري يختلف اختلافا جوهريا بين كل نموذج اجتماعي وآخر . أي أن هذا البعد في المجتمع قبل الصناعي يختلف عن مثيله في المجتمع الانتقالي . . وهكذا . ويرجع هذا الاختلاف الى طبيعة الشكل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة ويمارسه . والمقصود بالتكنولوجيا هنا — طبقا لجورج — أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة باستخدامها . وهنا نجد أن مجتمع ما قبل الصناعة يتميز ببساطة المعرفة التكنولوجية إذا ما قورن بالمجتمع الانتقالي أو المجتمع الصناعي المتقدم ، حيث هناك مستوى تكنولوجيا معتدا ، وحيث مصادر الطاقة غير معتمدة على الإنسان أو الحيوان ، بالإضافة الى الإيمان بالعلم وتطبيق نتائجه ومناهجه

ومن الممكن — وفقا لهذا التصنيف — تحليل بعض العلاقات الريفية الحضرية وبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الريف والحضر في كل نموذج من المجتمعات الثلاثة المشار إليها ، حيث تصبح هذه العملية أكثر نفعاً وقرباً من الصواب ، حتى لا تتخطى الحواجز الثقافية أثناء المقارنة أو التعميم . ويمكن أن يوصف هذا الاتجاه المقارن بأنه اتجاه تطوري محدث *Now Evolutionary* لأنه يختلف عن الاتجاه التطوري الذي ساد في القرن التاسع عشر ، من حيث كونه لا يرى أن المجتمعات تتقدم دائماً من خلال مراحل محددة سلفاً .

كما يسوق جورج تحفيظاً مؤداه أن التكنولوجيا مع أنها — هنا — هي العامل الرئيسي في التفسير ، إلا أنه سوف يستخدم عوامل أخرى أثناء عملية

التفسير هذه . فمن المؤكد أن طبيعة المدينة نفسها مسئولة عن بعض الفروق. والاختلافات بين الريف والمدينة ، بل ان النمط الحضري غالبا ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسى والاقتصادى ، ولذلك فانه فى المجتمع الراسمالى يختلف عنه فى المجتمع الاشتراكى . ومن جهة أخرى ، فان التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدن ممكنة ، وانما يتعين وجود عامل أساسى آخر يتمثل فى نمو اطار من المعرفة التنظيمية المعقدة.

وسوف نعرض بايجاز للأنماط الريفية — الحضرية فى كل من النماذج الثلاثة للمجتمعات المشار إليها قبل قليل ، وذلك على النحو التالى :

١ — الأنماط الريفية — الحضرية فى المجتمعات الحضرية الواقعة فى مرحلة ما قبل الصناعة :

(١) لقد سيطرت المدينة فى كل زمان ومكان على المناطق الريفية ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا . الا ان تأثير مدينة ما قبل الصناعة كان اقل اذا ما قورن بتأثير المراكز الحضرية الصناعية الحديثة . ويرجع تسلط المدينة على القرية وسيطرتها عليها ، الى ان المدينة فى هذه المرحلة كانت موطن اقامة جماعات الصفوة المالكة . فقد لوحظ أن كبار الملاك الذين جمعوا ثرواتهم بطريقة مباشرة — أو غير مباشرة — من خلال عملهم فى التنظيمات الحكومية أو التعليمية أو الدينية وسيطرتهم عليها ، لوحظ أنهم يميلون الى الاستقرار فى المدن حيث مراكز القوة والسلطة والنفوذ . فالمعروف أن الحياة الحضرية توسع فرص الاتصال الشخصى بين القادة السياسيين ، والدينيين ، والتربويين ، فهناك وظائف ادارية معينة فى المراكز الحضرية لا يمكن الحصول عليها أو شغلها — وهذا الأمر موجود حتى الآن فى المراكز الحضرية الصناعية — الا من خلال الاتصال الشخصى المؤثر والفعال . وكان هذا النمط من الاتصال شائع فى مدن ما قبل الصناعة قبل اختراع وسائل الاتصال الجمعى التى سهلت تبادل الأفكار والمعلومات الى حد كبير .

(٢) فضلا عن ذلك ، فان الاتاقية الحضرية لها مكانة مرموقة ، بحيث يتطلع الريفيون دائما وفى جميع المراحل الاجتماعية الى معايشة حياة المدن أو حتى محاكاتها . وذلك نظرا لما تقدمه المدن أيضا من فرص ذهبية مترتبة على

وجود المكتبات والمؤسسات الدينية ، ومؤسسات الترفيه وما الى ذلك مما لا يتوفر في المناطق الريفية .

(٣) أن الريفيين في هذه المرحلة يتميزون بانخفاض مستواهم المعيشي وتدهور أحوالهم حتى بالقياس الى أفقر الطبقات الحضرية . فالقرويين يعملون من أجل القادة الحضريين وتحت سيطرتهم واشرافهم . وبينما كان القرويون يمدون المدن بالانتاج الزراعي أساسا ، فإن مدن ما قبل الصناعة لم تكن تقدم لهؤلاء القرويين سوى القليل من السلة بالإضافة الى الضروري من التنظيم الاقتصادي والسياسي ، وحيث كان انتاج هذه المدن في معظمه موجها لسكانها انفسهم . ومما ساعد على تفاقم هذا الوضع أن الصفوة السياسية كانت تمتلك الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما كانت تحكم قبضتها وسيطرتها على التنظيمات الدينية والحكومية . وكانت جماعات الصفوة هذه تعمل ما وسعها الجهد في الحفاظ على الأوضاع على ما هي عليه . فمن خلال الإيجار ، والمشاركة في المحصولات الزراعية ، والضرائب وما شابه ذلك من أساليب دعمتها الإنكار الغيبية والمتخلفة ، مارست المدينة استغلالها لجهد القرويين في مختلف أرجاء العالم لصالح تلك الصفوة السياسية والإدارية . ولقد تقبل القرويون مصيرهم بسلبية ، ولم يكن لديهم — حتى عهد قريب — أى فكرة عن أساليب مختلفة للوجود والبقاء .

(٤) أن المدينة والقرية ترتبطان في هذه المرحلة عادة بشبكة من العلاقات الاجتماعية ، حيث يجوب التجار وجامعوا الضرائب هذه الأسواق الاجتماعية، ريفية وحضرية . كما شكّلت القرابة معبرا آخر بين الريف والمراكز الحضرية . وتعد مراكز الأسواق Market Towns أول مكان تجلت فيه علاقات القرية والمدينة واستقرت . ففي فترات منتظمة يتجه القرويون في جماعات الى مركز السوق حيث يتقابلون مع التجار القادمين من المدينة ، كما يتعاملون أيضا مع غيرهم من الطوائف الحضرية . وعن طريق مركز السوق هذا تتدفق منتجات القرية الى المدينة ، كما تتدفق المعلومات والأخبار من المدينة لتنتشر في أرجاء الريف .

(٥) أن المدينة في هذه المرحلة — كما هو الحال أيضا في المرحلة الانتقالية — تضم أساسا ينتمون الى الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة .

وهؤلاء الحضريون أبناء الطبقات الدنيا يتقاسمون — فيما عدا المناخ الاقتصادي — كثيرا من الخصائص المشتركة مع القرويين في المناطق الريفية .

(٦) أن أنماط الأسرة الريفية الحضرية تختلف في هذه المرحلة من الريف إلى الحضر تبعا لاختلاف الوضع الطبقي . فالنسق الأسري لدى الصفوة الحضرية يتخذ مثله الأعلى في الأسرة الممتدة أو لعائلة *Extended Family* التي تضم أجيالا متعددة (الأب والأم والابناء المتزوجين وغير المتزوجين والاختوة المتزوجين وزوجاتهم .. وهكذا) يعيشون في دار واحدة تحت سقف واحد . وهذا الشكل من أشكال الأسرة يساعد جماعات الصفوة على تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية . فالأسر الممتدة تتفاوت فيما بينها على رعاية مصالحها ، كما أن أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتدادا يتعاونون فيما بينهم على شغل مراكز السلطة في التنظيمات الرئيسية ، تعليمية ، وسياسية ودينية ، كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحمايتهم .

أما موقف الطبقات الدنيا في المدينة والريف ، فإنه بمثابة ككاح مستمر من أجل لقمة العيش . ولما كان أفراد هذه الطبقة يتجهون إلى النزوح المستمر سعيا وراء موطن جديد يوفر لقمة العيش ، بالإضافة إلى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم ، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيرا نسبيا . ومن ثم كانت الأسرة الزوجية *Conjugal* هي النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء في المدينة أو الريف . أي أن الفكرة الشعبية والتي مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية في مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب ، وهي تعبر عن تعميم خاطئ .

ومن جهة أخرى ، فإن دور المرأة في الريف والحضر يختلف أيضا باختلاف الوضع الطبقي . ففي الوقت الذي تفرض فيه كثير من القيود على نساء الصفوة الحضرية ، نجد أن المرأة في الطبقات الدنيا الحضرية ، مظهرها في ذلك مثل المرأة الريفية ، لا تتحمل كواهلن مثل هذه القيود نظرا لخروجهن للعمل خارج المنزل ، ومشاركتهم في هذا المجال كعون اقتصادي للأسرة .

(٧) أننا لو نظرنا الى القيم والممارسات الدينية كبعد آخر للمقارنة بين الريف والحضر في هذه المرحلة ، فسوف يتعين علينا أن نشير الى أن الباحثين قد اعتبروا أن المدينة وسكانها أكثر علمانية من الريف وقاطنيه . ولكن ينبغي ألا يقبل ذلك على إطلاقه ، فمدينة ما قبل الصناعة كانت مصدرا للتقليد والجمود أيضا كما كانت مصدرا للتغير ، إلا أن علماء الاجتماع قد أكدوا دائما وظيفتها في مجال التغير والتجديد وأغفلوها في مجال الجمود والتقليد . ولقد نبعت اعظم الديانات في تاريخ البشرية أساسا من البيئة الحضرية ، كما كانت مدن ما قبل الصناعة مقرا لأسمى وجوه العبادات الدينية . فضلا عن ذلك فإن المثل *Ideals* حضرية أكثر منها ريفية ، لأن الصفوة الحضرية وليس القرويون أو الطبقة الدنيا الحضرية هي التي ترسخ المعايير الدينية وتضعها ، وذلك من خلال ممارستها وكتاباتها .

(٨) وهناك فارق أساسي آخر بين الريف والحضر — في هذه المرحلة قبل الصناعة — ظهر في مجال التربية واللغة ، فقد كان التعليم الرسمي مركزا في هذا النمط الاجتماعي — وإلى حد كبير — في المدن كما كان أيضا حكرا للصنوة . وهذا شيء منطقي بالنسبة لمثل هذا النمط الاجتماعي الذي تحاول فيه الصفوة أن تحافظ على تسلط المدينة على القرية . ومن ثم فإن كل خير لا بد أن يفيض على المدينة أولا ، ثم يتحكمون هم في انتقاله إلى المناطق الريفية قطرة قطرة . وحتى تستمر هذه السيطرة الحضرية في يد المدينة ، لوحظ أن صفوة المدن يتحدثون بلهجة لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم .

ب — الأنماط الريفية — الحضرية في المجتمعات الانتقالية

يقصد بالمجتمعات الانتقالية ، تلك المجتمعات التقليدية التي تخلصت حديثا من السيطرة الاستعمارية ، وأخذت تتجه نحو التحضر والتصنيع ، وذلك لأدراكها أن التقدم الصناعي هو الذي يحدد وزن الأمة ومكانتها بين دول العالم . وتختلف المجتمعات الانتقالية من أوجه متعددة ، فهي تضم مجتمعات شعبية *Folk* (كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء) ، كما تضم أيضا مجتمعات تمتد جذورها الى الماضي الحضاري

لمرحلة ما قبل الصناعة (وهذا النوع من المجتمعات هو ما يؤكد عليه جوبرج هنا) . ويؤكد جوبرج على أن هذين النوعين من المجتمعات الانتقالية يختلفان فيما بينهما اختلافا كبيرا في المصادر الطبيعية والانسانية . كما أن هناك تحفظا بيديه جوبرج بشأن تعيين الفروض والعلاقات الريفية - الحضرية في المجتمعات الانتقالية ، وهو ما يواجه به القائم بهذه العملية من براهين وتفسيرات متناقضة ومتضاربة ، نظراً للخلط الذى يقع فيه الباحثين ، الذين مازالوا يدرسون الفروق الريفية - الحضرية في هذه المجتمعات - الانتقالية - في ضوء خبرتهم بالواقع الأوروبى والأمريكى .

ومن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية الحضرية في هذه المجتمعات الانتقالية ، ما يلى :

(١) أن هناك سيلا سكانيا مستمرا يتجه من الريف الى المدن نتيجة لعملية التصنيع التى تشهدها المدن من جهة ، ونتيجة للانفجار السكانى من جهة أخرى . فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعاني ضغوطا اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف الى المدن وتزايدها المستمر أيضا . فقد أخذت الحيازات الزراعية تنفذ بشكل ملموس نتيجة لتزايد الورثة وتعاثب الأجيال ، وتفاقمت مشكلة البطالة بوجيها السامر والمقنع ، وانخفضت مستويات الدخل ، واصبحت الزراعة تمثل قطاعا قليل الأهمية اذا ما قورنت بالصناعة .

(٢) أن الهجرة الريفية - الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال في التوزيع العمرى والنوعى سواء في القرى أو المدن ، مما يتطلب تدابير اجتماعية جديدة . فقد أخذت المدينة تجتذب الشباب من القرية ، ويترتب على ذلك انها تكسب طاقة انسانية فى سن العمل بينما تخسر القرية مثل هذه الطاقة .

(٣) ان حركة الهجرة المستمرة بين الريف والحضر قد عملت على خفض حدة البعد الاجتماعى بينهما فقد أخذت حركة الهجرة تمضى فى الاتجاهين معا ، أى نزوح الى المدينة ، وعودة الى القرية . فمن لم يوفق

في الحصول على فرصة عمل من المهاجرين القرويين ، لا يلبث أن يعود مرة ثانية الى قريته انتظارا لهذه الفرصة ، حتى يعود الى المدينة مرة أخرى . وقد ترتب على هذا الوضع حدوث نوع من التداخل أو التشابك في البناء المهني للمدينة والقرية . فقد أخذت المدن تضم اعدادا كبيرة من الزراعيين ، ومن جهة أخرى ، فان التداخل الريفي والحضري قد يحدث أيضا نتيجة لأن السكان الذين ينتمون الى الطبقات الدنيا في الريف والمدينة يشاركون فيما أسماه أوسكار لويس بثقافة *The Culture of Poverty* حيث أن الحالة الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الطبقات الدنيا الحضرية والقروية تقف عائقا أمام مشاركتهم فيما تتمتع به الصفوة التقليدية أو الطبقة الصناعية الوسطى الحديثة . ومع أن التصنيع يحسن تدريجيا من الوضع الاقتصادي للطبقة الدنيا فان كثيرا من الأشخاص لا يزالون يعيشون ثقافة الفقر هذه .

(٤) انه نتيجة للتصنيع والتقدم الذي طرأ على هذه العملية ، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية . فالمدينة لا تعتمد فحسب على الانتاج الزراعي للقرية ، وانما تمدها أيضا بالسلع الجاهزة كالألات الزراعية والاسمدة الكيماوية وغير ذلك . وعندما تدخل القرى في معاملات مع هذا الوضع الاقتصادي الجديد ، فان تغيرات تحدث باستمرار في النمط العتيق للسوق الريفية الحضرية بالاضافة الى العديد من التغيرات الأخرى . ولقد ترتب على اتساع الأفق الاقتصادي للقروي أن حدثت عملية مراجعة للبناء الاجتماعي التقليدي وبخاصة البناء الطبقي ، كما اتسع أيضا مدى ادراك القروي للعالم . خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة في حياة القرويين بوسائل شتى ، منها مثلا مشروعات اصلاح الزراعي وغيرها . هذا فضلا عن الدور الخطير الذي أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجمعي ، في كسر الحواجز التي تحيط بالمجتمع القروي التقليدي .

(٥) ان الدول النامية أخذت تتوسع في ايفاد المبعوثين من ابنائها الى الدول المتقدمة صناعيا وعلميا للترود بالعلم والمهارة والخبرة ، كما أخذت تستقدم الخبراء من هذه الدول للافادة من مصادرها العلمية . ومن جهة أخرى يلاحظ أن أصحاب المستويات العلمية الرفيعة يهبطون الى المركز في المدن حتى يمكنهم الاسهام بطريقة فعالة في عمليات التنمية . اذ ان

تبعثر هذه الكميات الصناعية والعلمية وتوزعها على عدد كبير من المدن المتوسطة الحجم أو الصغيرة قد يعوق الاستخدام الكافي لبعض أشكال المهارات الفنية . ولو أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتوحيده بها ، يشكل من ناحية أخرى فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ، حيث تظهر الحاجة الماسة في المجتمعات الريفية الى عناصر من هذا القطاع المتعلم في الوقت الذي تتوافر منه في المدينة اعدادا زائدة عن الحاجة .

ج - الأنماط الريفية - الحضرية في المجتمعات المتقدمة صناعيا :

يذهب جوبرج الى أن النظام الصناعي الحضري يضم عددا من النماذج

الفرعية ، منها النموذج الذي تنتمي اليه الولايات المتحدة الأمريكية التي انتقلت مباشرة الى التصنيع والتحضر دون أن تعایش البناء الاجتماعي القطاعي . ونموذج آخر ينتمي اليه - على سبيل المثال - أوروبا الغربية واليابان ، وهي مجتمعات انتقلت الى مرحلة الصناعة والتحضر بعد أن مرت بـماضٍ حضارى غير صناعى أو اقطاعى .

وتختلف العلاقات الريفية الحضرية داخل هذين النموذجين الصناعيين غير المتضادين عن مثيلتها في مجتمعات ما قبل الصناعة ، والمجتمعات النامية . ومن أهم ما تتميز به المجتمعات الصناعية ما يلى :

(١) خضوعها لسيطرة التجمعات Metropolitan agglomerations المتروبوليتانية حيث يعيش أغلب الناس اما داخل المدن الكبرى أو قريبا منها والمدن الكبرى هنا هي التي تسيطر على الملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع ، ولكنها في الوقت نفسه تنتظم انتظاما هرميا ، فبعضها يسيطر على اقليم محدود ، بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلى . ويؤثر فيه مثل نيويورك ولندن وموسكو وواشنطن .

(٢) أنه بفعل تقدم التصنيع ، والاتجاه المتزايد نحو التمرکز العاصمى أو المتروبوليتانية ، وانتشار وسائل الاتصال الجمعى وتقدم وسائل النقل والمواصلات ، يمر البناء الاقليمى بتغير ملحوظ ، بحيث لا يمكن القول بأن

هناك اقاليم ريفية أساسا . وبالترتيب على ذلك ، أتجهت التمييزات الاقليمية القديمة القائمة على أساس السمات الزراعية والثقافية ، أتجهت الى التجانس تماما وأصبح المجتمع الجمعى Mass Society الآن حقيقة واقعة . وباستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهنى بين المراكز الحضرية بوجه عام .

(٣) أنه بظهور المدينة الصناعية ظهرت أنساق عائلية ، وطبقية ، واقتصادية ، ودينية ، وترفيهية ، وتعليمية جديدة تختلف اختلافا ملحوظا عما يقابلها في مدينة ما قبل الصناعة . ويمكن القول — أن عملية التصنيع قد اختزلت الفروق الريفية الحضرية في كل التنظيمات والأنساق الاجتماعية . ومع أن هناك بعض الاختلافات في هذا الصدد بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، إلا أن الاتجاه الغالب والمسيطر هو انحسار التمييزات التقليدية بين الريف والحضر وتلاشيها .

(٤) أنه فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، شهد مجال الزراعة تطورا حديثا ضخما . فقد انتشرت نماذج معينة من التكنولوجيا الزراعية ، كما دخلت الزراعة ميدان التصنيع . ولا يعنى تصنيع الزراعة استخدام الآلات فقط ، بل يعنى كذلك اطارا كليا من الأفكار المرتبطة بهذه الآلات . ولذلك غان الدول الصناعية بوجه عام تعدد برامج تدريبية للمزارعين بهدف تحقيق الكفاية الانتاجية في مجال الزراعة واجراءات التسويق ومعالجة الانتاج وتشكيله .

(٥) أن التصنيع قد تترتب عليه مشكلات معينة . فقد ولد التحضر الصناعى النسبى للقطاع الريفى مشاكل معينة ، تتمثل أحداها في عدم المساواة بين مستوى معيشة السكان القرويين والحضرين . مما دعا القرويين الى المطالبة بتحقيق نوع من المساواة في مستوى المعيشة بينهم وبين الحضريين . هذا بالإضافة الى أن الفرص المتاحة امام القرويين في التعليم والتدريب اقل من تلك المتاحة لسكان الحضر . إلا أن وسائل الاتصال الجمعى قد الفت — الى حد كبير — الفروق بين اسلوب حياة القروى والحضرى .

(٦) وأخيرا ، فإن جويرج يذهب الى أن المجتمعات المحلية الريفية

القائمة في النظم أو المجتمعات المتقدمة صناعيا تعد مسـتودعات للقيم والمعايير التقليدية في مجال الأسرة والدين والسياسة . وأن الكتاب عادة ما ينظرون الى النسيج الاخلاقي للسكان الريفيين باعتباره متفوقا على ذلك النسيج لسكان الحضر .

وفي النهاية ينوه جوبرج الى أن التعميمات السابقة تنطبق — أساسا — على الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، كما أن بعضها قد يصدق أيضا على المجتمعات الصناعية الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي وبعض دول شرق أوروبا ، مع الوضع في الاعتبار وجود فروق وتحفظات في اطلاق هذه التعميمات تترتب على اختلاف الاطار الأيديولوجي بين الشرق والغرب . ومن جهة أخرى ، فإنه بالنسبة للتنبؤات المتصلة بهذه القضية في المستقبل ، يذهب جوبرج الى أن الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة ، أن لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية ، ومشروعات التنمية الريفية ، على أن يكون هذا التوازن في تحقيق التنمية عملية مستمرة . كما يمكن التنبؤ أيضا بأن الفجوة بين الريف والحضر في المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار ، إلا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم — بدون شك — لفترة طويلة .

تاسعا : الفروق بين الريف والحضر في الاحصاءات المصرية

اعتمدنا في هذه الفقرة على نتائج التعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦ الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية (سبتمبر ١٩٧٨) لبيان بعض الفروق بين الريف والحضر في مصر على اساس الاحصاءات العامة .

والملاحظ بادىء ذي بدء أن التقسيم الإداري كان هو الأساس المتبع في جمع البيانات من الميدان ، ويقول كتاب التعداد العام « اتخذت الوحدات الإدارية الرسمية أساسا للعمل الميداني بخلاف التعدادات السابقة لتعداد ١٩٦٠ والتي كانت تجرى وفقا للتقسيمات المالية (الزمام) . واعتبرت الشياخة

في المدن والأقسام والقرية في المراكز أصغر الوحدات الإدارية في مرحلة جمع البيانات وفي نشر النتائج النهائية التفصيلية للتعداد . وقد نشرت البيانات على أساس التقسيمات الإدارية التي كانت قائمة وقت التعداد حتى نوفمبر ١٩٧٦ » (٢٤) .

أما بالنسبة لتقسيم الجمهورية الى ريف وحضر ، فيقول تقرير التعداد العام : —

« نتقسم الجمهورية الى قسمين رئيسيين هما الحضر والريف . ويقصد بالحضر في هذا التعداد جميع المدن والأقسام والشيخايات في أى محافظة . ويقصد بالريف في هذا التعداد جميع القرى وما يتبعها من عزب وكفور ونجوع في أى محافظة . وتوجد بعض محافظات هي عبارة عن تكتل حضري كامل وان شأبها بعض المناطق الريفية الصغيرة ونطلق عليها محافظات حضرية وهي على وجه التحديد :

محافظة القاهرة — محافظة الإسكندرية — محافظة بورسعيد — محافظة السويس . أما باقى المحافظات المكونة للجمهورية والبالغ عددها ٢١ محافظة فهي مزيج من الحضر والريف على النحو التالي :

فعااصمة المحافظة ، وعاصمة المركز ، وبعض البلاد التي صدرت بها قرارات جمهورية بكونها مدينة ، وهذه تمثل الركن الحضري من المحافظة . أما باقى بلاد المحافظة والتي تسمى قرى وكانت في التعدادات السابقة تسمى ناحية ، فهي تمثل الركن الريفي من المحافظة .

وعلى ذلك فإننا نطلق على هذه المحافظات بهذا التكوين المحافظات الريفية .

(٢٤) انظر مجلد النتائج التفصيلية لتعداد السكان والاسكان ١٩٧٦ ، اجمالى الجمهورية مرجع رقم ٩٣ — ١٥١١١ — ١٩٧٨ ، الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء جمهورية مصر العربية ، سبتمبر ١٩٧٨) . ص ٣ تحت عنوان : « التعاريف والمصطلحات الفنية ومناهيم التعداد » .

وهي جميع محافظات الجمهورية عدا الاربع محافظات الحضرية السابق
الإشارة إليها .

بعض المؤشرات الإحصائية المتصلة بالفروق الريفية الحضرية في مصر (٢٥):

سوف نعرض فيما يلي لعدد من المؤشرات الإحصائية المتصلة بموضوع
الفروق الريفية - الحضرية في مجتمعنا المصرى ، وذلك على النحو التالى :

١ - النوع بين الحضر والريف (ذكور - اناث)

ورد في صفحة ٢٧ من المرجع المشار اليه ، أن هناك اختلافا في نسبة
النوع بين حضر وريف الجمهورية وذلك على النحو التالى :

في التوزيع : يوجد ١.٢ ذكر لكل مائة أنثى .

في الحضر : يوجد ١.٥ ذكر لكل مائة أنثى . « ويرجع هذا على
الأرجح الى اجتذاب المدينة (الحضر) للذكور للعمل بها » .

٢ - قطاعات العمر بين الحضر والريف :

الأطفال دون السادسة :

يبلغ عدد هذه الفئة من العمر ٦٣ مليون بنسبة ١٧.٣٪ من جملة
سكان الجمهورية المصريين .

وتختلف نسبة الأطفال أقل من ٦ سنوات بين حضر وريف الجمهورية :
فهى ١٨.٨٪ من سكان الريف ، ١٥.٤٪ من سكان الحضر .
الأمر الذى يعكس الخصوبة بين الريف والحضر .

ويتركز من هؤلاء في الريف (القروى) حوالى ٣.٩ مليون بنسبة ٦١٪
من جملة هذه الفئة .

(٢٥) اعتمدنا في ثبت بيانات هذه الفقرة على مجلد النتائج التنبؤية لتعداد السكان
والإسكان ١٩٧٦ ، المرجع السابق .

كما يتركز منهم في الحضر (مدن الجمهورية) حوالى ٨٧ مليون فرد
بنسبة ٤٥ر٤٪ من جملة من لايعمل من السكان المصريين .

وإذا حسبت نسبة الاعالة الاقتصادية والتي تأخذ الصورة :

$$عدد المعولين \times \frac{100}{عدد أفراد قوة العمل}$$

فاننا نجد أن كل مائة فرد من أفراد قوة العمل ١٥ سنة فأكثر يعول
الى جانب نفسه ٢٩٧ فردا في الريف ، ٢٦٠ في الحضر ، ٢٨٠ فردا
في الجمهورية .

وهذا يشير الى كبر نسبة الاعالة في الريف عنه في الحضر ، والى كبر
نسبة الاعالة على مستوى الجمهورية عموما (٢٦) .

٣ - الحالة التعليمية بين الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر) :

(١) الأمية : يبلغ عدد الأميين في حضر وريف الجمهورية حوالى ١٥ مليون
فرد بنسبة ٥٦ر٣٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين
١٠ سنوات فأكثر .

١ - في الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز حوالى ١٠٣ مليون فرد أمى بنسبة ٦٨ر٥٪ من جملة الأميين
في الحضر والريف .

٢ - في الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالى ٧٤ مليون فرد أمى بنسبة ٣١ر٥٪ من جملة الأميين
في الحضر والريف .

(٢٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المرجع السابق ، صص ٢٧ - ٢٨ ،

(ب) يقرأ ويكتب : يبلغ عدد من يقرأ ويكتب في حضر وريف الجمهورية حوالى ٥ مليون فرد بنسبة ٢٠.٦٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٠ سنوات فأكثر .

١ - في الريف (قرى الجمهورية) :

يتركز حوالى ٢٥ مليون فرد بنسبة ٤٥٪ من جملة من يقرأ ويكتب في الحضر والريف .

٢ - في الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالى ٣ مليون فرد بنسبة ٥٤.٦٪ من جملة من يقرأ ويكتب في الحضر والريف .

(ج) حملة المؤهلات : يبلغ عدد حملة المؤهلات في حضر وريف مصر حوالى ٧ مليون فرد بنسبة ٢١.٣٪ من جملة سكان الجمهورية ١٠ سنوات فأكثر .

١ - في الريف (قرى الجمهورية)

يتركز حوالى ١٦ مليون فرد بنسبة ٢٨٪ من جملة المؤهلات في الحضر والريف .

٢ - في الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز حوالى ٤ مليون فرد بنسبة ٧٢٪ من جملة المؤهلات في الحضر والريف . وعموما كانت نسبة الحالات التعليمية في حضر الجمهورية وريفها على النحو التالي منسوبة الى جملة السكان المصريين في الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر) (٢٧) :

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

الجمهورية	ريف	حضر	الحالة التعليمية
%٥٦٣	%٧٠٤	%٣٩٢	أمية
%٢٠٦	%١٧١	%٢٤٩	يقرا ويكتب
%٢١٣	١٠٦	%٢٤٣	حملة المؤهلات
%١٨	%١٩	%١٦	غير مبين
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

ومن هذا يتضح ان نسبة الامية في الريف مازالت مرتفعة مقارنة بمثيلتها في الحضر ، كما ان الحضر يتميز عن الريف بارتفاع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة ، ومن يحملون مؤهلات .

٤ - النشاط الاقتصادي بين الحضر والريف (٦ سنوات فاكتر) :

(١) عدد ذوى النشاط الاقتصادي في حضر وريف الجمهورية حوالى ١٠٢ مليون فرد بنسبة %٣٣٩ من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦ سنوات فاكتر .

١ - في الريف (قرى الجمهورية) : يتركز من هذا العدد ٩٩ مليون فرد بنسبة %٥٧٤ من جملة ذوى النشاط في الحضر والريف .

٢ - في الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز من هذا العدد ٣٤ مليون فرد بنسبة %٤٢٦ من جملة ذوى النشاط في الحضر والريف . وعموما فان كل ١٠٠ من ذوى النشاط من السكان في الحضر يقابل ١٤٠ من ذوى النشاط في ريف الجمهورية .

(ب) يبلغ عدد من ليس لهم نشاط من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالى

٢٠ مليون فرد بنسبة ٦٦٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦ سنوات فأكثر .

١ - في الريف (قرى الجمهورية)

يتركز من هذا العدد حوالى ١١ مليون ٥٤٣٪ من جملة من ليس لهم نشاط في الريف والحضر .

٢ - في الحضر (مدن الجمهورية) :

يتركز من هذا العدد حوالى ٩ مليون بنسبة ٤٥٧٪ من جملة من ليس لهم نشاط في الحضر والريف .

وعموماً ، فإن الجزء النشط من سكان الجمهورية في كل من الحضر والريف يتمشى مع النسبة ٣٢٤٪ للحضر منسوبا الى جملة حضر الجمهورية ٦ سنوات فأكثر ، والنسبة ٣٥٪ للريف منسوبا الى جملة ريف الجمهورية ٦ سنوات فأكثر (٢٨) .

٥ - المهن بين الحضر والريف (١٥ سنة فأكثر) :

(١) يبلغ عدد ذوى المهن من السكان في الحضر وريف الجمهورية حوالى ٩٦ مليون فرد بنسبة ٤٣٩٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنة فأكثر .

١ - في الريف : يتركز من هذا العدد حوالى ٥٢ مليون فرد بنسبة ٥٣٩٪ من جملة ذوى المهن في الحضر والريف .

٢ - في الحضر : يتركز من هذا العدد حوالى ٤٤ مليون فرد بنسبة ٤٦٪ من جملة ذوى المهن في الحضر والريف .

وعموماً ، فإن كل ١٠٠ فرد من ذوى المهن من السكان في الحضر يقابله ١٢٠ فرداً في الريف .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢١

(ب) يبلغ عدد من لا مهنة لهم من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالى ١٢٣ مليون فرد بنسبة ٥٦٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنة فأكثر .

(١) في الريف : يتركز من هذا العدد حوالى ٦٧ مليون فرد بنسبة ٥٤٦ من جملة من لا مهنة لهم في الحضر والريف .

(٢) في الحضر : يتركز من هذا العدد حوالى ٦ مليون فرد بنسبة ٤٥٤٪ من جملة من لا مهنة لهم في الحضر والريف (٢٩) .

٦ - الحالة الزوجية بين الحضر والريف :

(١) يبلغ عدد المتزوجين من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالى ١٣ مليون متزوج بنسبة ٦٥٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زوجية .

١ - في الريف : يتركز من هذا العدد ٧ مليون متزوج بنسبة ٧٥٪ من جملة المتزوجين في الريف والحضر .

٢ - في الحضر : يتركز من هذا العدد ٦ مليون متزوج بنسبة ٤٣٪ من جملة المتزوجين في الريف والحضر .

(ب) لم يتزوج أبدا :

بلغ عدد من لم يتزوج أبدا من السكان في حضر وريف الجمهورية حوالى ٢ مليون فرد بنسبة ٢٥٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زوجية .

١ - في الريف : يتركز من هذا النوع حوالى ٢٣ مليون فرد بنسبة ٤٤٪ من جملة هذه الفئة في الريف والحضر .

٢ - في الحضرة : يتركز من هذا النوع حوالى ٢٩ مليون فرد بنسبة ٥٥٦٪ من جملة هذه الفئة في الريف والحضر .

(ج) الطلاق :

يبلغ عدد المطلقين في حضر وريف الجمهورية حوالى ١٦٦ الف فرد بنسبة ٠٨٪ من جملة السكان ذوى الحالات الزوجية في الحضرة والريف .

١ - في الريف : يتركز حوالى ٨٢ الف من هذا العدد بنسبة ٤٩٣٪ من جملة هذه الفئة .

٢ - في الحضرة : يتركز حوالى ٨٤ الف من هذا العدد بنسبة ٥٠٧٪ من جملة هذه الفئة في الحضرة والريف . أى أن أعداد المطلقين في الحضرة والريف تكاد تكون متقاربة .

(د) التزمل :

يبلغ عدد المتزملين في حضر وريف الجمهورية حوالى ١٧ مليون بنسبة ٨٤٪ من جملة الحالات الزوجية

١ - في الريف : يتركز من هذا العدد ١١ مليون فرد بنسبة ٦٢٧٪ من جملة هذه الفئة في الحضرة والريف .

٢ - في الحضرة : يتركز من هذا العدد ٦ مليون فرد بنسبة ٣٧٣٪ من جملة هذه الفئة في الحضرة والريف (٣٠) .

وإذا نظرنا الى البيانات العامة السابقة المتصلة بعدد من المتغيرات أو الخصائص السكانية ، فسوف يستلقت نظرنا ما يلى :

١ — ارتفاع نسبة الذكور عنها للاناث بوجه عام ، وفي الحضر بشكل ملحوظ ، وقد تنسر هذه الزيادة الملحوظة في نسبة الذكور بالقطاع الحضري من الجهورية ، كنتيجة من نتائج ظاهرة الاستقطاب الحضري ، حيث تزداد أعداد الذكور النازحين الى المدن لأسباب متعددة .

٢ — ارتفاع نسبة الاعالة الاقتصادية بوجه عام ، مع زيادة هذه النسبة في القطاع الريفى عنها في القطاع الحضري . ولا يخفى علينا أن ارتفاع نسبة الاعالة يمثل عبئا على كامل القوى العاملة ، مما قد يكون له اثر في انخفاض المستويات المعيشية .

٣ — زيادة الامية في القطاع الريفى ، وانخفاض نصيب هذا القطاع من المستويات التعليمية الأخرى ، ومن جهة أخرى ، يلاحظ ارتفاع نسبة اصحاب المؤهلات بالقطاع الحضري . وتتسق هذه النقطة مع ماذهب اليه جويرج في تناوله للأنماط الريفية — الحضرية في المجتمعات الانتقالية أو النامية (وهى مرحلة يمر بها مجتمعنا المصرى) ، حيث ذكر — جويرج — أن المتعلمين في هذا النمط من المجتمعات الانتقالية يميلون الى التركيز في المدن . وسوف نوضح ذلك بالتفصيل في موضع لاحق .

٤ — أن نسبة من لهم نشاط اقتصادى (٦ سنوات فأكثر) مرتفعة في القطاع الريفى عنها في القطاع الحضري . وقد يفسر ذلك على النحو التالى :

(أ) الاعتماد على الأطفال في مجال النشاط الاقتصادى وخاصة في العمليات الزراعية .

(ب) تسرب الأطفال الريفيين في هذه الفئة العمرية من مراحل التعليم الالزامية نظرا لحاجة العمل الزراعى انهم ، وذلك على اعتبار أنهم يمثلون قيمة اقتصادية عاجلة من هذه الزاوية بالنسبة لمجتمعاتهم المحلية القروية .

(ج) انتظام أقرانهم من الاطفال الحضريين — في هذه السن —
في مراحل التعليم .

٥ — ان نسبة اصحاب المهن في القطاع الريفي مرتفعة عنها في القطاع
الحضري . وقد يفسر ذلك على النحو التالي :

(١) ان الأفراد الحضريين (١٥ سنة فأكثر) يكون من بينهم تلاميذ
وظلاب في مراحل التعليم المختلفة ، ومن ثم يأتى تصنيفهم
ضمن من لا مهن لهم .

(ب) ان هناك نسبة بطالة مرتفعة بين سكان القطاع الحضري .

٦ — يلاحظ ان نسبة الطلاق مرتفعة في القطاع الحضري عنها في القطاع
الريفي . فعلى الرغم من تقارب الأعداد ، مع وجود زيادة في عدد
المطلقين في القطاع الحضري ، الا ان نسبة الطلاق في هذا القطاع
الأخير — الحضري — تعتبر مرتفعة في ضوء نسبة عدد السكان
المقيمين في الحضر الى اجمالى عدد سكان الجمهورية — ولعل ذلك
يكشف عن نمط من المشكلات الاجتماعية الحضرية .

٧ — كما يلاحظ أيضا — وبوضوح شديد — ارتفاع نسبة الترمل في
القطاع الريفي عنها في القطاع الحضري . وقد يكشف ذلك عن
زيادة نسبة الوفيات بين المتزوجين من سكان هذا القطاع الريفي،
نتيجة لانتشار بعض الأمراض المتوطنة من جهة ، ونقص الخدمات
الصحية والطبية أو العلاجية ، والفقر ، . . من جهة أخرى .
وقد يكشف ذلك أيضا عن شبكة من المشكلات التى يعانى
منها القطاع الريفي في مجتمعنا المصرى .

عاشرا : — في محاولة لتقييم الموقف النظرى الراهن لقضية الفروق الريفية —
الحضرية :

عرضنا لبعض الآراء والاتجاهات الفكرية المتصلة بقضية الفروق
الريفية — الحضرية منذ ابن خلدون في القرن الرابع عشر ، ثم في اوساط

الفلاسفة ورواد علم الاجتماع الغربيين في القرن التاسع عشر حيث النزعة التطورية في النظر الى المجتمعات الانسانية . وراينا كيف تطور البحث في هذه القضية من الاستعانة بفكرة النموذج المثالي ، ووضع ثنائيات للمقابلة بين نوعين من المجتمعات يفترض أن أحدهما يحمل خصائص مجتمع ريفي . والآخر يحمل خصائص مجتمع حضري ، كما رأينا محاولات لدراسة القضية على أساس فكرة المحك الواحد ، ثم الاستعانة بمحكات متعددة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية ، حتى ظهرت فكرة المتصل الريفي — الحضري كأداة منهجية لقياس الفروق الريفية — الحضرية .

والواقع أن كل من مراحل تطور البحث في هذه القضية كانت تأتي لتكمل بعض القصور أو أوجه النقص فيما سبقها من مراحل . ولكن هل معنى ذلك أن ابعاد الصورة قد اتضحت وأنه لم يعد هناك ما يستأهل النظر والمناقشة ؟

لقد شهدت قضية الفروق الريفية — الحضرية اهتماما ملحوظا من جانب علماء الاجتماع منذ مطلع الستينيات من هذا القرن ، وبخاصة من جانب علماء الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة . ومما دفع بالكثيرين منهم الى الاهتمام بهذه القضية ، أن علم الاجتماع الريفي ، ك ميدان للدراسة ، سوف يتأثر الى حد بعيد بالنتائج التي يسفر عنها الجدل والنقاش المتصل بهذه القضية ، وذلك على نحو ما يرى هارولد كوفمان Kaufman وآمتر Singh (٣١) .

ومن جهة أخرى ، فإن القضية لاتزال حتى اليوم تمثل موضوعا خلافيا لم يحظ بعد بدرجة من الاتفاق من جانب العلماء والباحثين . إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لازالت غامضة وينقصها الوضوح والتحديد ، أو كما يطلق عليها البعض أنها — أى قضية الفروق أو العلاقات الريفية — الحضرية — مفهوم أسفنجي مرن ، يكتنفه كثير من الغموض والخلط والاضطراب .

Harold Kaufman and Avter Singd, **The Rural-Urban** (٣١)
Dialogue and Rural Sociology, Rural Sociology, 43, 1969,
pp. 546—51.

مصطلح « ريفى » ومصطلح « حضرى » لم تستقر الآراء بعد حول مداول كل منها . حتى أن هناك أربعين عنصرا من العناصر التى يعتقد الباحثون انها تميز بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى . ويكفى مجرد النظر الى قائمة بهذه العناصر ليرى الباحث للوهلة الاولى أنه لا يوجد اتفاق حولها بين الباحثين ، فيما عدا بضعة عناصر منها فقط كاللا تجانس ، ومجهولية الأسماء ، والعلاقات الثانوية (٣٢) .

ولقد ترتب على التقدم الصناعى والتحضر ، وتطور وسائل الاتصال . بهتلاف أشكالها ، والتقدم التكنولوجى وخاصة فى ميدان الانتاج الزراعى ، وانتشار التعليم الرسمى ، . الخ . ترتب على ذلك كله أن اتخذت قضية الفروق الريفية — الحضرية وضعا فى **أندول الصناعية المتقدمة** يختلف عنه فى دول العالم الثالث . فالباحثون الغربيون مختلفون فيما بينهم حول هذه القضية فى مجتمعاتهم الصناعية المتقدمة ، ففريق منهم يرى — من خلال نتائج دراسات حول الموضوع — أن الفروق الريفية — الحضرية لم تعد تمثل قضية ذات بال ، لأنها تتضاءل باستمرار ، وأنها فى سبيلها الى الاختفاء والزوال . وذلك فى الوقت الذى يقرر فيه فريق آخر أن هذه الفروق لم تزال موجودة ، وأنها سوف تظل باقية . وهناك فريق ثالث من الباحثين يصرح بوضوح أن هذه الفروق قد اختلفت بالفعل من على مسرح الحياة فى المجتمع وأنه لم يعد لها وجود . حتى أن الفريق الأخير يسود بين أعضائه اتجاه مؤداه أنه لم يعد من الجائز اليوم القول بوجود مجتمعات ريفية ذوات ثقافة فرعية ريفية ، وإنما يمكن القول بوجود تصنيفات مهنية فقط بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى . فالقرويون يتميزون عن الحضريين من خلال المهنة أو الاشتغال بالعمل الزراعى . أما عن الثقافة وأساليب الحياة ، فإن الريفيين والحضريين قد أصبحوا متقاربين فيها الى أبعد الحدود . وأما عن وضع هذه القضية فى **بلدان العالم الثالث** ، فإنه يتخذ شكلا آخر ، فالفروق الريفية — الحضرية فى هذه البلدان واضحة وملبوسة كما أن العلاقات الريفية — الحضرية ذات طبيعة خاصة فى كل بلد منها تبعا لخصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . غير أن هناك

Richard Dewey, «The rural-Urban Continuum : Real but (٣٢) relatively unimportant,» American Journal of Sociology, 66, 1960, pp. 60—66.

اتجاهها عاما يميز هذه العلاقات الريفية — الحضرية في تلك البلدان ، وهو النهو الحضري السريع الذي تشهده المدن الكبرى في هذه البلدان بفعل التوسع في التصنيع ، والهجرة الريفية — الحضرية ، وفضلا عن ذلك ، فإن هذه البلدان تشهد تفاعلا وتأثيرا متبادلا بين المدينة والقرية ، وفي الوقت الذي يحدث فيه تريف للمدينة ، تشهد القرية على الجانب الآخر عملية تحضر .

ومما يميز الوضع في بلدان العالم الثالث ، أن الاسهامات المتعلقة بوضع قضية الفروق الريفية — الحضرية فيها اسهامات قليلة اذا تورنت بتلك الاسهامات الخاصة بوضع القضية في الدول المتقدمة . ومن ثم فانه يتعين على المشتغلين بعلم الاجتماع في بلدان العالم النامى أن يولوا هذه القضية حقا من الاهتمام .

اهمية المدخل الثقافي في تناول قضية الفروق الريفية — الحضرية : ان من اهم الانتقادات التى وجهت الى اغلب الدراسات الاجتماعية الريفية — الحضرية ، سواء منها ما استخدم المحكات المتعددة أو المحك الواحد ، ان اصحاب هذه الدراسات لم ينتبهوا الى أى شكل من الفروق الريفية — الحضرية انما هو نتاج لنسق ثقافى معين . ومن ثم فان الفروق الريفية — الحضرية يمكن ان تختلف اختلافا واسعا من ثقافة لآخرى (٣٣) كما انه لا بد على المشتغلين بهذه القضية من التسليم بأن المجتمعات الريفية والحضرية انساق فرعية داخل كل أكبر كالدول والأمم . لأن التسليم بهذه القضية والايان بها يساعد على تحليل الأنماط الريفية والحضرية تحليلا دقيقا وصادقا . وينبى على الاعتراف بهذه القضية أن المجتمع الحضري والمجتمع الريفي المقابل له ليسا وحدات ميكروسكوبية مثله للمجتمع الأكثر شمولا واتساعا . (٣٤)

فالتناول السليم لقضية الفروق الريفية — الحضرية يحتم — طبقا لهذا المنظور — أن يؤخذ المجتمع الأكبر في الاعتبار عند تحليل هذه الفروق . ومادام الأمر كذلك ، فانه يتعين عند تناول هذه القضية أيضا الانتباه الى الدور الخطير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الحديثة ، والتي ترتب على

(٣٣) جورج ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٣٤) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

انتشارها وتقدمها ما يعرف بالثقافة الجماهيرية (Massa Culture) التي تجعل أبناء المجتمع الكبير شركاء في ثقافة كبرى واحدة وان تعددت انتماء الاقليمية وثقافتهم الفرعية (٣٥) .

ولقد نشر بعض المهتمين بقضية الفروق الريفية - الحضرية ، ذلك الخلط والاضطراب الذي يقع فيه اغلب الباحثين عندما يتناولون هذا الموضوع فسرته بأنه « يأتي كنتيجة للفشل في التمييز بين تأثير حجم وكثافة السكان على افعال الإنسان من جهة ، وبين تأثير الثقافة من جهة أخرى . وعلى الرغم من أن هاتين الفئتين من التأثيرات لا يمكن الفصل بينهما ، فإنه يجب التمييز بينهما اذا كان بالإمكان الوقوف على طبيعة المجتمعات المحلية وادراكها بوضوح » (٣٦) .

اذن فان الامر يقتضى الأخذ بالمدخل الثقافي في دراسة هذه القضية . ومما يدعم من هذه الوجهة من النظر ، أن كثيرا من الدراسات والبحوث الحديثة التي أجريت مؤخرا في عدد من المجتمعات في دول جنوب شرق آسيا، والهند ، وعدد من دول أوروبا كالمانيا الغربية ، وسويسرا ، فضلا عن بعض دول أوروبا الشرقية كيوغوسلافيا ، هذه الدراسات قد كشفت عن أهمية الدور الذي تلعبه بحوث التغير الثقافي في خدمة قضية الفروق الريفية - الحضرية . فقد كشفت هذه الدراسات عن كثيرا من الحقائق الواقعية التي يتعين امامها مراجعة المقولات النظرية التي كثيرا ما ردها السوسولوجيون وتوارثوها فيما يتعلق بقضية الفروق الريفية - الحضرية .

وامام هذه الحقيقة ، فإنه يصبح بوسعنا أن نقول انه بالإمكان تناول هذه القضية من منظور جديد ، يأخذ بهذا المدخل الثقافي كمنطلق للدراسة.

J.M. Halpern and B.K. Halpern ; A Serbian Village in (٣٥)
Historical Persective, Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1972.

وانظر أيضا لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة :

ريتشارد دورسون ، نظريات الفولكلور الممارسة ، ترجمة وتقديم الدكتور محمد الجوهري
والدكتور حسن الشامي ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، خاصة صص ١٤٨
وما بعدها .

Richard Dewey, op. cit. p. 63.

(٣٦)

.ويقوم هذا المدخل على الإنفاذ من علم القولكور في خدمة الدراسة السوسيو لوجية ، حيث يلتقى هذان العلمان الشقيقتان من أسرة العلوم الاجتماعية على مسرح واحد يجمعهما معا . وهناك كثير من المجالات التي تحقق هذا الالتقاء . من ذلك مثلا ، دراسة الفروق الريفية - الحضرية في بعض عناصر التراث الشعبي . وهذه القضية هي بالتحديد موضع رسالة الدكتوراه التي يعدها الأستاذ حسن الخولى مدرس علم الاجتماع المساعد بكلية البنات بجامعة عين شمس ، والتي سنتقلنا نتائجها خطوة أبعد الى الأمام على طريق فهم جوانب هذا الموضوع الهام من موضوعات علم الاجتماع .